# مسح ثقة المستثمرين في الأردن

## الجولة السابعة

تشرين الأول 2020

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

# منتدى الاستراتيجيات الأردني
# JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف:6376 566 6 962+

# جدول المحتويات

المقدمة: ..... 4

منهجية المسح ..... 5

خصائص المستجيبين ..... 6

نتائج المسح ..... 7

الملخص والاستنتاجات ..... 35

# 1. المقدمة:

تعد الثقة في الاقتصاد من أهم العوامل المؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية، فعندما تكون ثقة المستثمرين والمستهلكين في أداء الاقتصاد عالية، ينعكس ذلك الانطباع إيجاباً على الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال زيادة حجم النشاط التجاري من قبل المستهلكين عن طريق زيادة الإنفاق، إضافة إلى تدفق الاستثمارات الخارجية وتوسيع الأعمال القائمة من قبل المستثمرين، مما يعزز من فرص تنشيط أداء الاقتصاد بشكل عام وارتفاع مستوى الإنتاجية.

وفي إطار الأهمية الاقتصادية لثقة المستثمرين، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني وبالتعاون مع نماء للدراسات الاستراتيجية والمشاريع بإجراء ستة مسوحات لقياس ثقة المستثمرين في الأردن وتطلعاتهم المستقبلية (حزيران 2016، آذار 2017، أيلول 2017، أيار 2018، شباط 2019، كانون الأول 2019) حيث كان الهدف الأساسي من تلك المسوحات هو قياس مدى ثقة المستثمرين في الأردن وكيفية نظرتهم إلى مستقبل الاقتصاد الأردني.

واستكمالا لهذه الجهود قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بإجراء المسح السابع خلال شهر آب من العام 2020، حيث يقوم هذا التقرير بتحليل ومناقشة نتائج المسح، إضافة إلى تقييم الوضع الاقتصادي والبيئة الاستثمارية في الأردن من وجهة نظر المستثمرين الأردنيين والأجانب في المملكة، كما يقوم المسح بسؤال المستثمرين حول الإجراءات الحكومية التي يجب أن تقوم بها الحكومة لتحفيز استثمار القطاع الخاص خاصة في ظل الظروف الراهنة من عدم اليقين الذي يشهده العالم بسبب جائحة كورونا والآثار الناجمة عنه.

يظهر المسح في (آب 2020) التزام المنتدى برسالته كمؤسسة داعمة للاستثمار في القطاع الخاص للوصول إلى أردن نامٍ ومزدهر عن طريق فهم وتشجيع ثقة المستثمرين في الأردن، وتأتي هذه المبادرة لتعزيز نتائج المؤشر الأردني لثقة المستثمر الذي قام المنتدى بإطلاقه والذي يعمل على قياس ثقة المستثمرين في الاقتصاد الأردني بشكل شهري، حيث يسعى التقرير إلى محولة تكوين تصورٍ واضح حول نتائج المسح استناداً إلى 3 محاور رئيسية:

1- النظام النقدي
2- النشاط الاقتصادي الحقيقي
3- بورصة عمان

# 2. منهجية المسح

تعتمد منهجية المسح على جمع البيانات من عينة واسعة من الشركات الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم ومن القطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد بدأ تنفيذ هذا الاستطلاع في شهر آب 2020 عبر مقابلات هاتفية امتدت حتى منتصف آب 2020، وبواقع 772 مقابلة مكتملة مع أصحاب وقيادي أعمال من القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وتم استخدام برنامج **Survey Gizmo** لترميز وإدخال البيانات، حيث تم تدقيق هذه البيانات على ثلاثة مراحل: أثناء العمل، وبعد الانتهاء من الترميز، بالإضافة للتدقيق الإلكتروني بعد الانتهاء من إدخال البيانات. أخيراً تم تجميع هذه البيانات في مجموعات شاملة والعمل على تحليلها الوصفي من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يتكون المسح من خمسة أقسام، يغطي القسم الأول الوضع الاقتصادي في الأردن، أما القسم الثاني فيغطي أسئلة حول البيئة الاستثمارية، ويغطي القسم الثالث تقييم لآثار جائحة كورونا على الأعمال في الأردن، بينما يغطي القسم الرابع تقييماً للإجراءات الحكومية الاقتصادية خلال الجائحة، وأخيراً يغطي القسم الخامس العوامل المحفزة والمثبطة للاستثمار في الأردن.

يضم المسح أسئلة مختلفة للمستثمرين في الأردن تقيس مدى تفاؤلهم أو تشاؤمهم حيال الوضع الاقتصادي والبيئة الاستثمارية في الأردن ونواياهم لتوسيع أعمالهم أو تقليصها، إضافةً إلى أسئلة مفتوحة لمعرفة الأسباب وراء ذلك.

# 3. خصائص المستجيبين

شمل المسح 772 شركة من مختلف القطاعات، حيث ضم المسح شركات كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم، وذلك من خلال غرفة صناعة عمان، بورصة عمان، جمعية رجال الأعمال، منتدى الاستراتيجيات الاردني وهيئة الاستثمار، بالإضافة إلى شركات عاملة في مجمع الملك حسين للأعمال، وأخرى من خلال مسح المنشآت الاقتصادية الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية في عام 2018، وذلك لإثراء التنوع في الدراسة.

وبالنسبة لعدد الشركات التي تم إجراء مقابلات مكتملة مع مدراءها أو مالكيها، شملت العينة كافة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الأردن، بواقع 428 شركة خدمية بنسبة (59%) من حجم العينة، و141 شركة صناعية بنسبة (20%)، و109 شركة تجارية بنسبة (15%)، إضافة إلى 46 شركة زراعية بنسبة (6%)، كما هو مبين في (الجدول 1).

**الجدول 1: توزيع عينة الشركات المشمولة في مسح ثقة المستثمر 2020 حسب القطاع**

| القطاع | حجم العينة | النسبة |
|---|---|---|
| خدمات | 428 | %59 |
| صناعة | 141 | %20 |
| تجارة | 107 | %15 |
| زراعة | 46 | %6 |
| **المجموع** | **772** | **%100** |

وبالنسبة لأحجام هذه الشركات من حيث أعداد الموظفين العاملين فيها، فقد كان أغلب الشركات المشمولة في العينة من الشركات الصغيرة التي تشغل عشرة موظفين فأقل بنسبة (78%) بواقع 565 شركة، كما شملت العينة 100 شركة من الشركات التي تشغل 11-50 موظفاً بنسبة (14%)، فيما كانت الشركات التي تشغل 51 موظفاً فأكثر 45 شركة بنسبة (6%) من حجم العينة. كما هو مبين في (الجدول 2)

**الجدول 2: توزيع عينة الشركات المشمولة في مسح ثقة المستثمر 2020 حسب حجم الشركة**

| حجم الشركة | حجم العينة | النسبة |
|---|---|---|
| 10 فأقل | 565 | %78 |
| 11-50 | 100 | %14 |
| 51 فأكثر | 45 | %6 |
| رفض الإجابة | 12 | %2 |
| **المجموع** | **772** | **%100** |

# 4. نتائج المسح

## 1. تقييم الوضع الاقتصادي في الأردن

تشير نتائج المسح السابع لثقة المستثمرين الذي تم إجراءه في آب 2020 إلى ارتفاع طفيف في نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الاقتصاد في الأردن يسير بالشكل الصحيح، حيث ارتفعت هذه النسبة من 31% في (كانون الأول 2019) إلى 36% في (آب 2020). من جهة أخرى، فما زالت نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ تشكل أكثر من نصف المستثمرين حيث بلغت 55% في آب 2020، إلا أن هذه النسبة انخفضت بنسبة 5% عن المسح الأخير. (الشكل 1)

الشكل 1:بشكل عام هل تعتقد ان الأمور في الأردن تسير بالاتجاه الصحيح أم الخاطىء؟

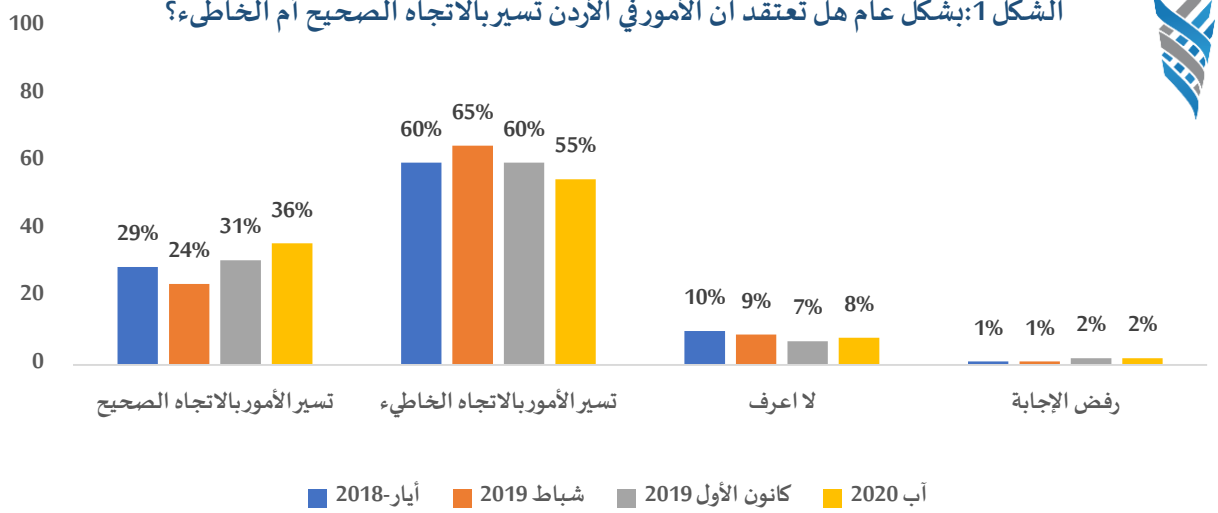


وعند سؤال المستثمرين الذين أجابوا بأن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح حول الأسباب وراء هذا الانطباع، فقد أرجع نحو 36% منهم ذلك إلى استقرار الأوضاع بشكل عام، كما أشار نحو 22% من المستثمرين بأن السبب في ذلك يعود إلى إدارة الحكومة الجيدة خلال أزمة كورونا، فيما قال 21% منهم بأن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية نتيجة لبعض الإجراءات الحكومية. (الشكل 2)

**الشكل 2: لماذا تسير الأمور بالاتجاه الصحيح؟**
**(من الذين أفادوا بان الأمور تسير بالاتجاه الصحيح بنسبة 36.1%، وكان حجم العينة الكلي 722)**

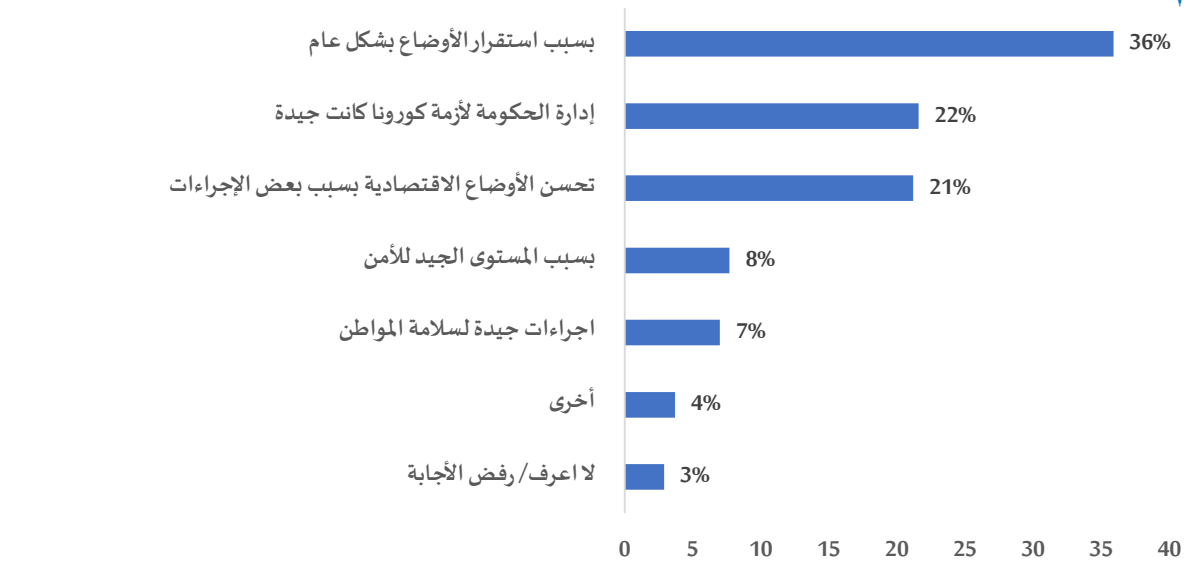


وبالنظر إلى هذه النتائج حسب نوعية النشاط الاقتصادي، كان المستثمرين في قطاع الزراعة هم أكثر من يرون بأن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح بنسبة 44%، فيما كانت نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ متقاربة إلى حد كبير ولا تعكس فروقاً واضحة، إذ تراوحت النسب بين 51%-55% لمختلف القطاعات. (الشكل 3)

**الشكل 3: بشكل عام هل تعتقد ان الأمور في الأردن تسير بالاتجاه الصحيح أم الخاطىء؟**
**(حسب النشاط الرئيسي)**

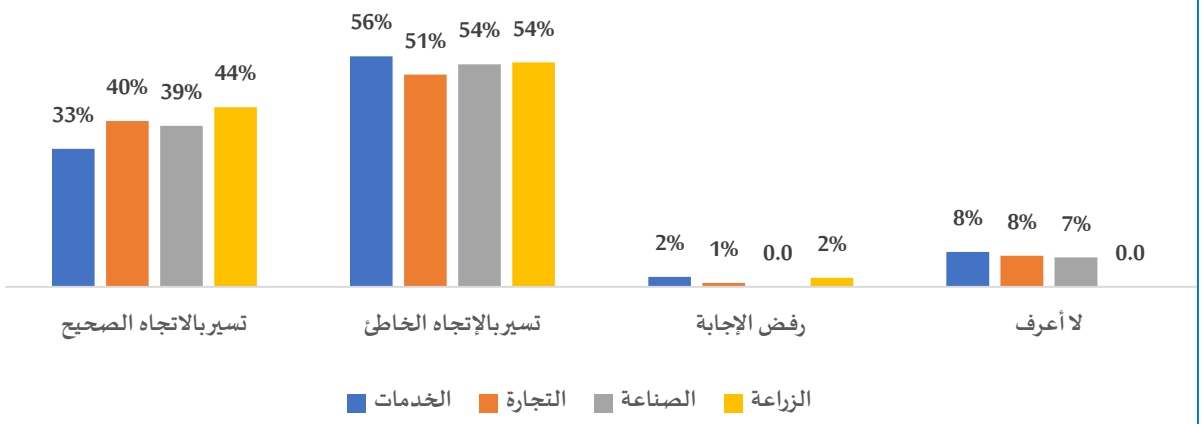


وبالنسبة إلى حجم الشركة من حيث عدد الموظفين فقد كانت الشركات متوسطة الحجم (11-50) من أكثر الشركات التي تعتقد بأن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح بنسبة 45%، فيما كانت الشركات الصغيرة (10 موظفين فأقل) هي من أكثر الشركات التي ترى بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ وبنسبة 56%. (الشكل 4)

**الشكل 4: بشكل عام هل تعتقد ان الأمور في الأردن تسير بالاتجاه الصحيح أم الخاطىء؟ (حسب حجم الشركة)**

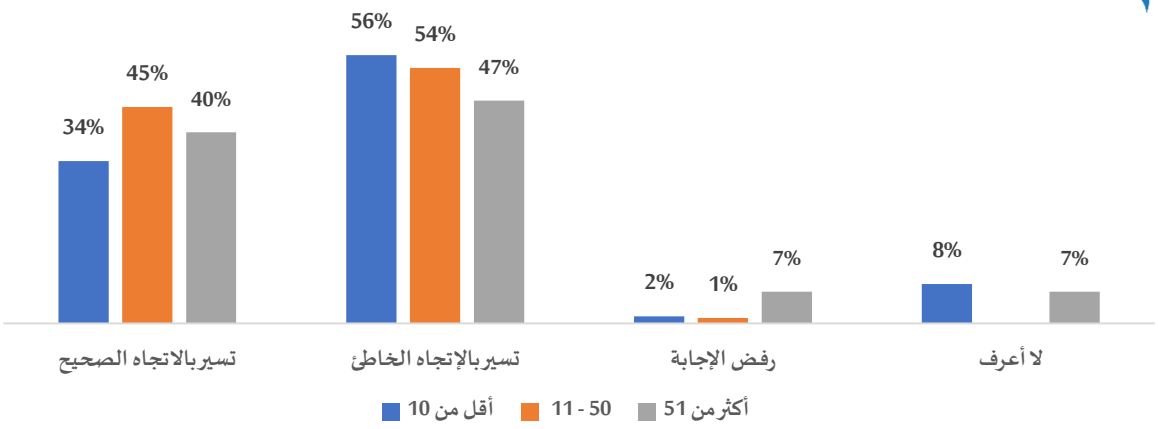


أما عند سؤال المستثمرين عن رؤيتهم للوضع الاقتصادي بين العامين 2019-2020، وعما إذا كان الوضع الاقتصادي في العام 2020 أفضل أو أسوأ مما كان عليه في العام الذي سبقه، فكانت أغلب إجابات المستثمرين ترى بأن الأوضاع الاقتصادية في 2020 أسوأ مما كانت عليه في العام 2019 بنسبة 12%، إذ كانت هذه النسبة 70% في المسح الأخير (كانون الأول 2019)، فيما أصبحت 82% في (آب 2020). وبشكل مماثل، انخفضت نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الوضع الاقتصادي أفضل خلال العام 2020 من العام الذي سبقه من 11% في (كانون الأول 2019) إلى 6% في (آب 2020). (الشكل 5)

**الشكل 5 : كيف تصف وضع الأردن الاقتصادي في العام (2020) مقارنة بالعام (2019)؟**

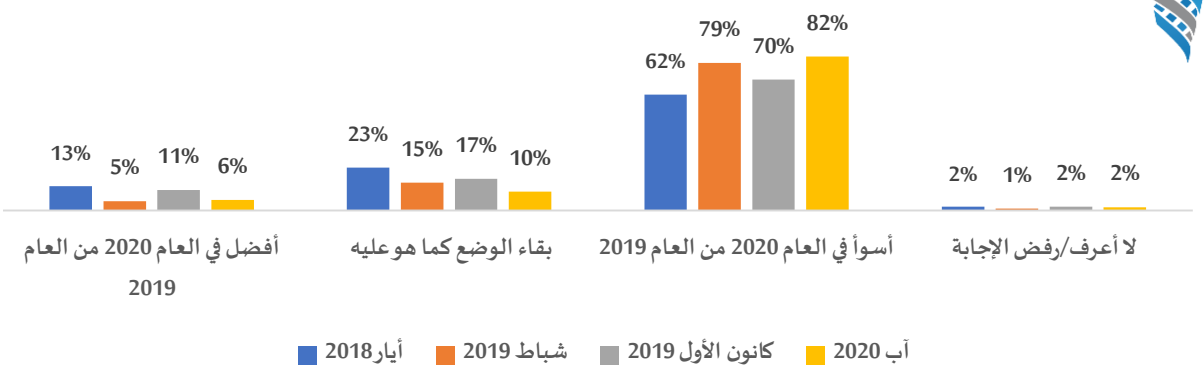

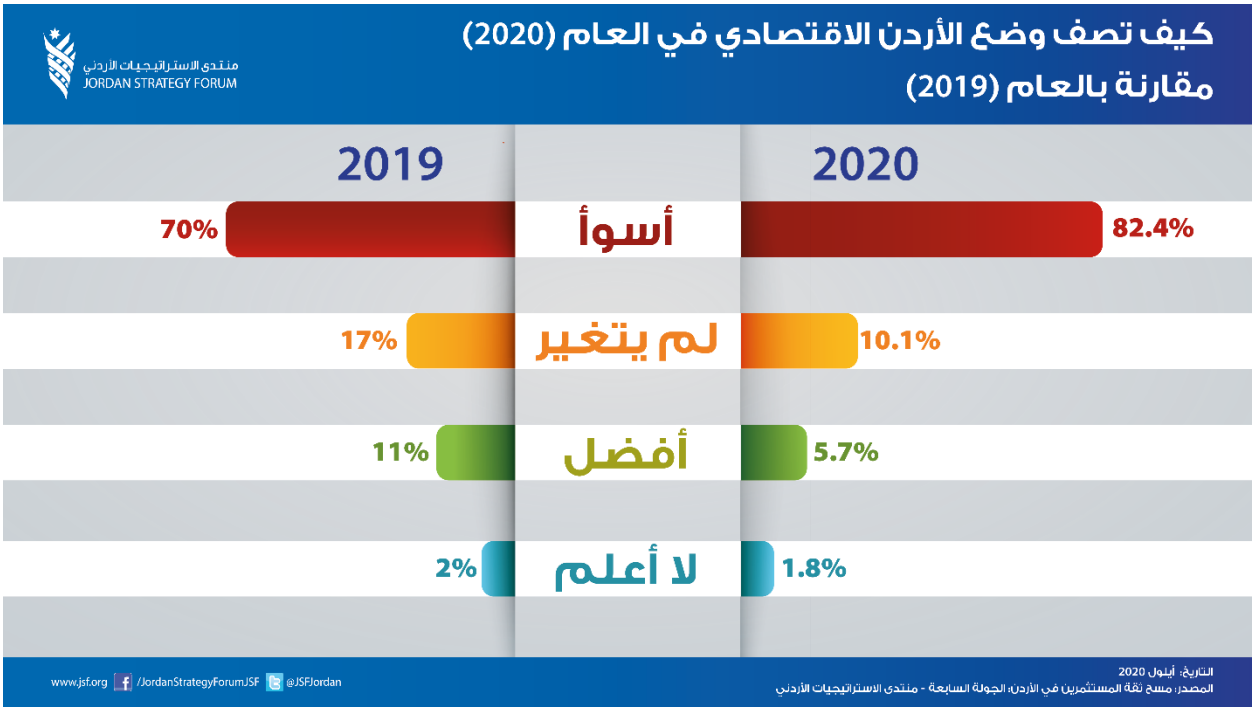


وبالنسبة لتوقعات المستثمرين للمستقبل الاقتصادي في الأردن ومدى تفاؤلهم، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بسؤال المستثمرين حول توقعاتهم للوضع الاقتصادي في الأردن خلال الـ 12 شهراً المقبلة، حيث أظهرت نتائج المسح بأن 49% من المستثمرين يرون بأن الوضع الاقتصادي خلال الفترة القادمة سيكون أفضل مما هو عليه الآن، فيما كانت نسبة المستثمرين الذين يرون بأن الوضع الاقتصادي سيكون أسوأ مما هو عليه الآن 30% من حجم العينة، حيث ارتفعت هذه النسبة عن المسح الأخير نهاية 2019 في كانون الأول بنسبة 5%، ويعد هذا التراجع في الثقة بالمستقبل وزيادة التشاؤم للفترة القادمة مبرراً وذلك نتيجة لآثار جائحة كورونا وحالة عدم اليقين السائدة في العالم ككل. (الشكل 6)

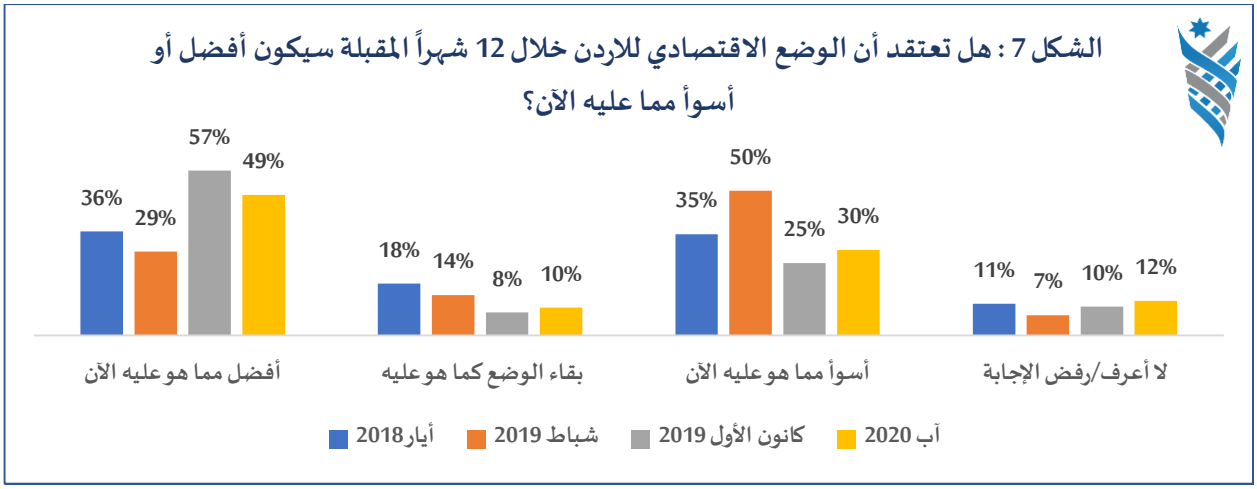

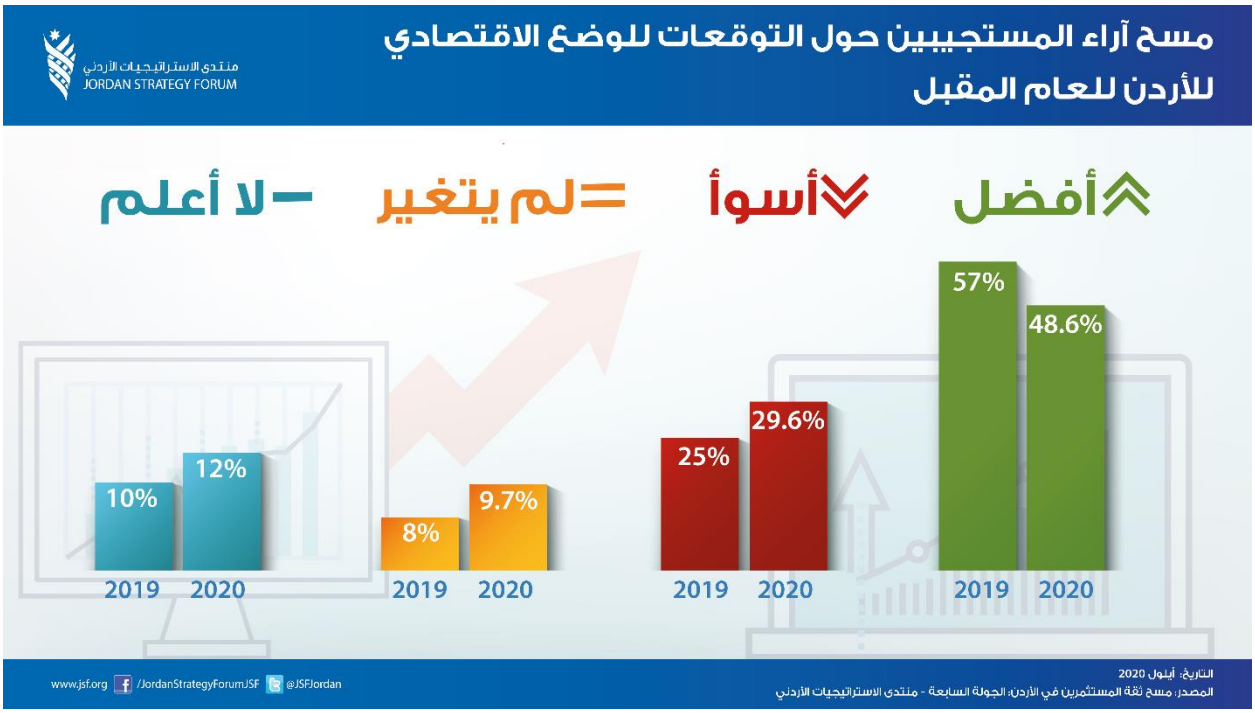


## 2. البيئة الاستثمارية في الأردن

اما بالنسبة للبيئة الاستثمارية في الأردن ومدى جاذبيتها للاستثمار، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بسؤال المستثمرين حول العديد من الأمور التي تبين نظرتهم للبيئة الاستثمارية في الأردن، حيث أظهرت النتائج بأن 63% من المستثمرين يرون بأن البيئة الاستثمارية في الأردن غير مشجعة وفقاً للمسح الذي أجري في (آب 2020)، مقارنة بـ 68% لآخر مسح أجري في (كانون الأول 2019). بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت نسبة المستثمرين الذين يرون بأن البيئة الاستثمارية مشجعة في الأردن من 30% في (كانون الأول 2019) لتصل إلى نحو 34% في (آب 2020)، كما هو مبين في (الشكل 7)

**الشكل 7: برأيك، هل البيئة الاستثمارية في الأردن مشجعة أم غير مشجعة للاستثمار؟**

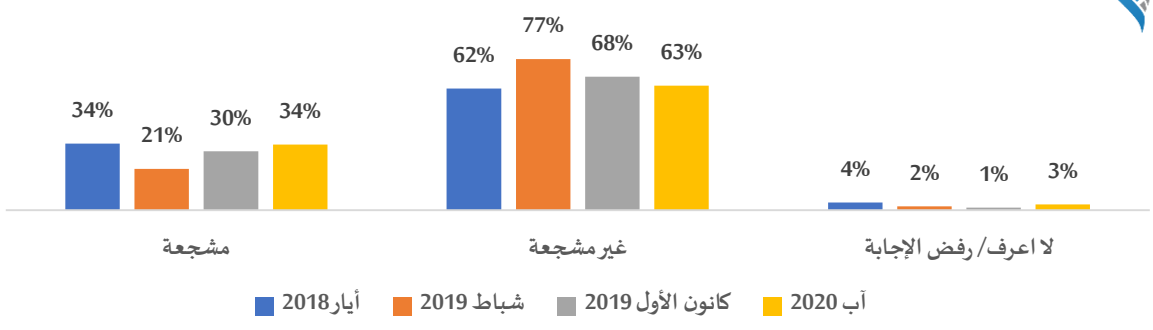

وبالنسبة للقطاعات الاقتصادية من حيث نظرتها للبيئة الاستثمارية في الأردن، فإن النسب -بشكل عام-أظهرت تفاوتاً طفيفاً بين كافة القطاعات، إلا أن إجابات المستثمرين في قطاع الصناعة أظهرت تفاؤلاً بشكل أكبر من القطاعات الأخرى حيث كانت نسبة المستثمرين في قطاع الصناعة من الذين يرون بأن البيئة الاستثمارية في الأردن مشجعة، هي الأعلى بين كافة القطاعات بنحو 43%. (الشكل 8)

وبالنظر إلى الشركات من حيث الحجم، فمن اللافت أن الشركات الكبيرة هي أكثر من يرى بأن البيئة الاستثمارية في الأردن غير مشجعة للاستثمار بنسبة 71%. (الشكل 9)

الشكل 8: بر أيك، هل البيئة الاستثمارية في الأردن مشجعة أم غير مشجعة للاستثمار؟
(حسب النشاط الرئيسي)

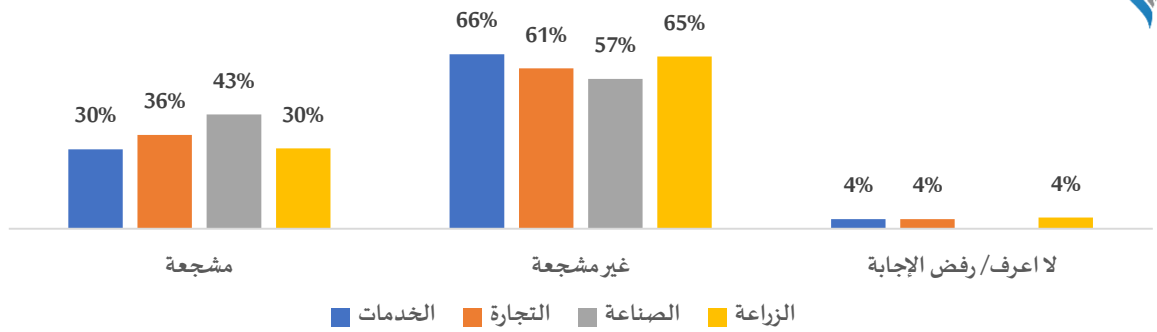

**الشكل 9: بر أيك، هل البيئة الاستثمارية في الأردن مشجعة أم غير مشجعة للاستثمار؟ (حسب حجم الشركة)**

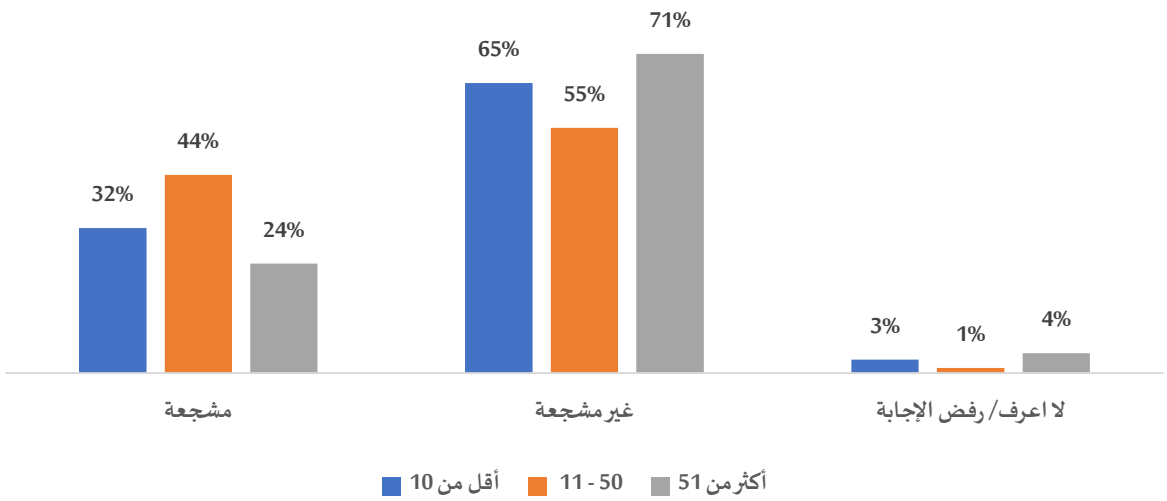


وأما الأسباب التي عزت بالمستثمرين إلى وصف البيئة الاستثمارية في الأردن بأنها غير مشجعة، فقد أرجع ما يزيد عن 28% منهم ذلك إلى تعقيد الإجراءات الحكومية والقوانين وعدم استقرارها، فيما أشار 23% من المستثمرين أن السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع الأسعار والضرائب والرسوم، وقال 20% منهم بأن السبب لذلك هو سوء الوضع الاقتصادي بشكل عام. (الشكل 10)

**الشكل 10: لماذا ترى أن البيئة الاستثمارية في الأردن غير مشجعة؟ (من الذين أجابوا بأنها غير مشجعة حيث كان عددهم 458 بنسبة 63.4%، وكان حجم العينة الكلي 722)**

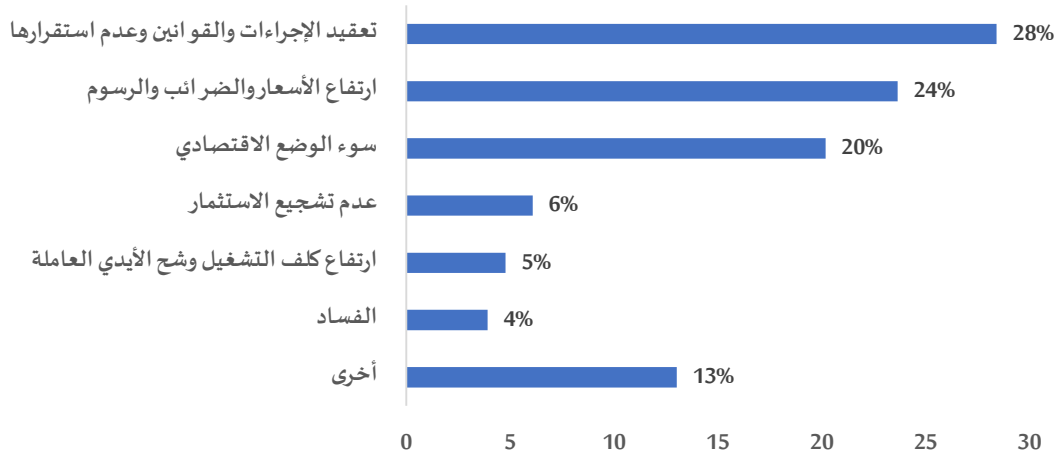


ولمعرفة مدى النمو في أعمال المستثمرين في الأردن، يقوم المنتدى في كل مسح لثقة المستثمرين بسؤالهم عن الاختلاف بحجم التعامل التجاري لشركاتهم، من خلال حجم التبادل التجاري ومستوى نشاط عمليات البيع والشراء لهذه الشركات.

وعند توجيه السؤال حول كيف يرى المستثمرين حجم تعامل شركاتهم التجاري في العام 2020 مقارنة بالعام 2019، أظهرت إجابات المستثمرين بأن هنالك تراجعاً ملموساً في حجم تعاملهم التجاري، اذ انخفضت نسبة من يرون بأن حجم تعاملهم التجاري في العام 2020 أفضل من العام 2019 من 14% في المسح السابق (كانون الأول 2019) إلى 10% في المسح الحالي (آب 2020). بالمثل، فقد ارتفعت نسبة المستثمرين الذين قالوا بأن حجم تعاملهم التجاري أسوأ في العام الحالي عن العام الذي سبقه لتصل إلى ما يقارب 78% وبفارق 15 نقطة عن المسح السابق (كانون الأول 2019)، كما هو مبين في (الشكل 11).

**الشكل 11: كيف تصف حجم تعامل شركتك التجاري في العام (2020) مقارنة بالعام (2019) (في السنوات السابقة تم السؤال عن وضع الأردن الاقتصادي في العام الأسبق مقارنة بالعام الحالي)**

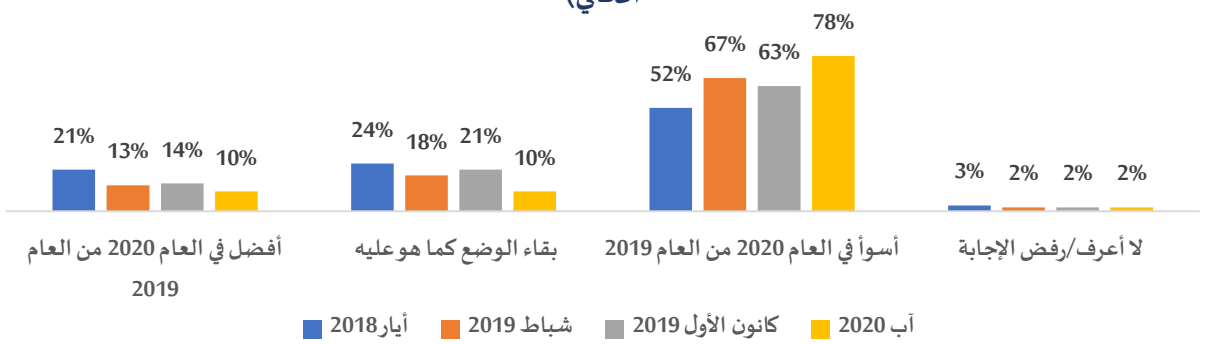


أما بالنسبة لتوقعات المستثمرين لحجم تعاملهم التجاري للسنة القادمة، فقد أظهرت نتائج المسح بأن 53% من المستثمرين يعتقدون بأن حجم تعاملهم التجاري سيكون أفضل خلال الـ 12 شهراً القادمة، فيما يعتقد 23% منهم بأن تعاملهم التجاري سيبقى على ما هو عليه و11% منهم يرى بأن تعاملهم التجاري سيكون أسوأ مما هو عليه حالياً. (الشكل 12)

**الشكل 12: هل تعتقد أن تعامل شركتك التجاري خلال 12 شهراً المقبلة سيكون أفضل أو أسوأ مما هو عليه الآن؟**

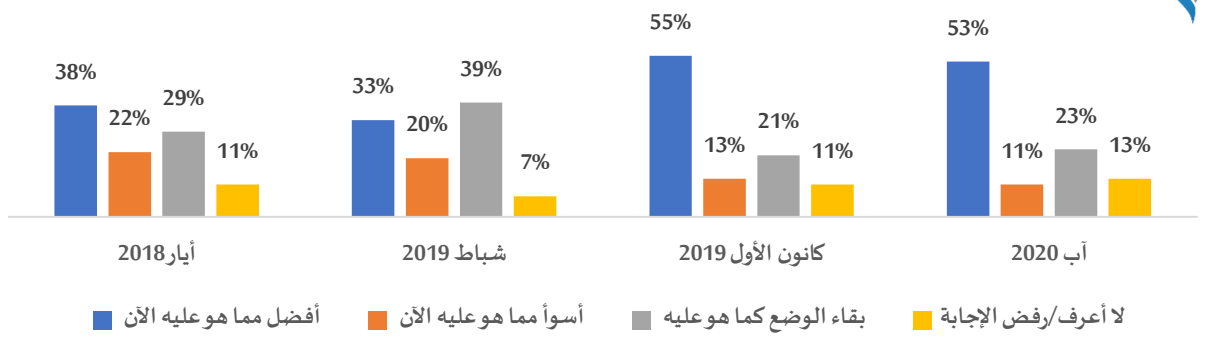

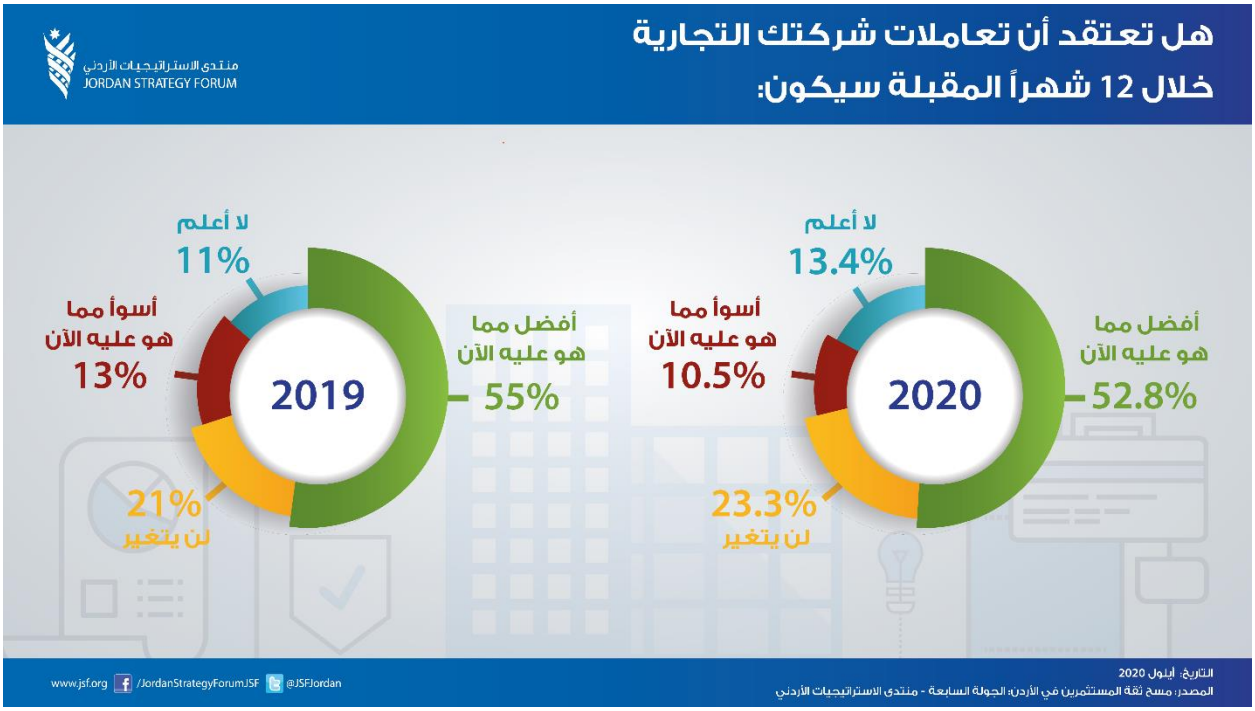


وعند النظر إلى خصائص المستجيبين من حيث النشاط الرئيسي، فإن نسب المستثمرين الذين يتوقعون أن يكون الوضع أسوأ مما هو عليه في تعاملاتهم التجارية متقاربة في القطاعات المختلفة إلا أن قطاع الزراعة أظهر بشكل أكبر من القطاعات الأخرى (الشكل 13)، فيما كانت إجابات المستثمرين من حيث الحجم متقاربة على حد كبير مما يشير إلى تقارب نسبة التأثير على مختلف الشركات بمختلف أحجامها (الشكل 14).

الشكل 13: هل تعتقد أن تعامل شركتك التجاري خلال 12 شهراً المقبلة سيكون أفضل أو أسوأ مما هو عليه الآن؟ (حسب النشاط الرئيسي)

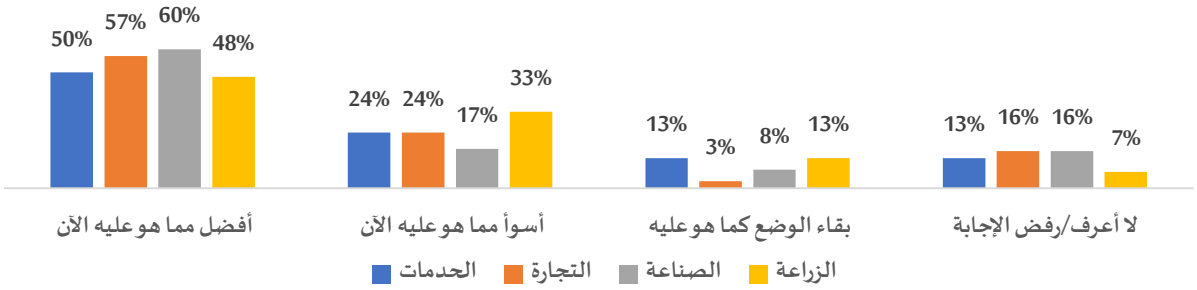

**الشكل 14: هل تعتقد أن تعامل شركتك التجاري خلال 12 شهراً المقبلة سيكون أفضل أو أسوأ مما هو عليه الآن؟ (حسب حجم الشركة)**

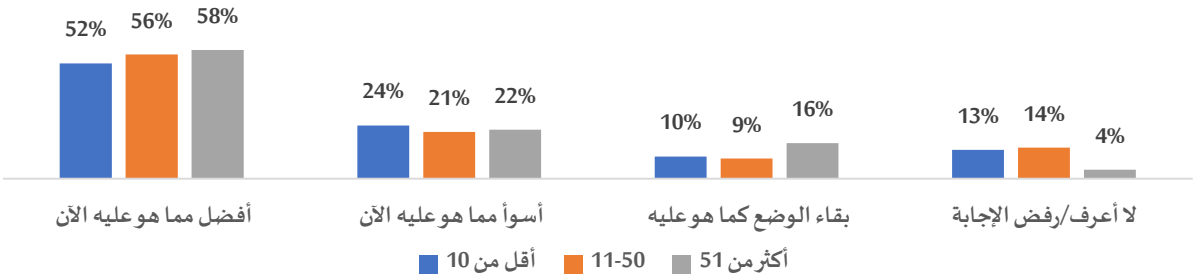


## 3. آثار جائحة كورونا على الأعمال في الأردن

أثرت جائحة كورونا على جميع الأنشطة الاقتصادية في الأردن، ولدراسة هذا الأثر قام المنتدى بسؤال المستثمرين في الأردن عن حجم تعامل شركاتهم التجاري منذ بداية أزمة كورونا وحتى فترة جمع البيانات، وكانت نتائج المسح تعكس التوقعات لتوقف الأنشطة الاقتصادية خلال فترة الحظر، حيث أن أكثر من نصف المستثمرين (58%) يرون بأن حجم التعامل **أضعف من الظروف الطبيعية إلى حد كبير**، بينما يرى نحو 3% من المستثمرين أن حجم التعامل التجاري منذ بداية الأزمة أفضل من الظروف الطبيعية إلى حد كبير. (الشكل 15).

**الشكل 15: كيف تصف حجم تعامل شركتك التجاري منذ بداية ازمة كورونا وحتى اليوم؟**

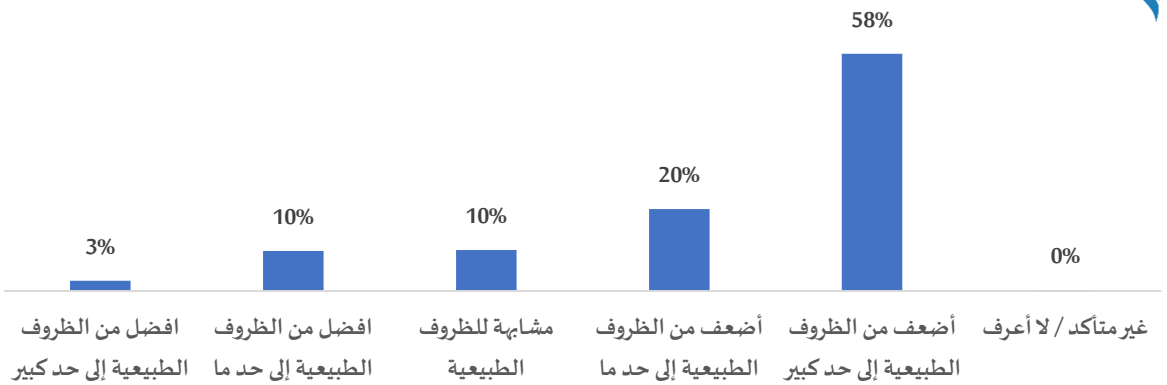

وبالنظر إلى مدى تأثير جائحة كورونا بحسب النشاط الرئيسي، فيلاحظ تأثر قطاع الخدمات بشكل أكبر عن مختلف القطاعات الأخرى، حيث قال 61% من المستثمرين في قطاع الخدمات بأن حجم التعامل التجاري كان (أضعف من الظروف الطبيعية إلى حد كبير)، فيما كان القطاع الزراعي من –مقارنة بالقطاعات الأخرى- من أقل القطاعات تأثراً بجائحة كورونا (أضعف من الظروف الطبيعية إلى حد كبير) بنسبة 37% فقط؛ كما أجاب نحو 7% من المستثمرين في قطاع الزراعة بأن حجم تعاملهم التجاري كان (أفضل من الظروف الطبيعية إلى حد كبير)، كما هو مبين في (الشكل 16).

وبالنسبة لمدى تأثير جائحة كورونا على حجم الشركة فيلاحظ بأن نسب التأثير كانت متقاربة ب –بشكل عام-إلا أن الشركات الصغيرة (10 موظفين فأقل) فكانت من أكثر الشركات تأثراً بجائحة كورونا بنسبة (أضعف من الظروف الطبيعية إلى حد كبير) كما هو مبين في (الشكل 17).

**الشكل 16: كيف تصف حجم تعامل شركتك التجاري منذ بداية ازمة كورونا وحتى اليوم؟ (حسب النشاط الرئيسي)**

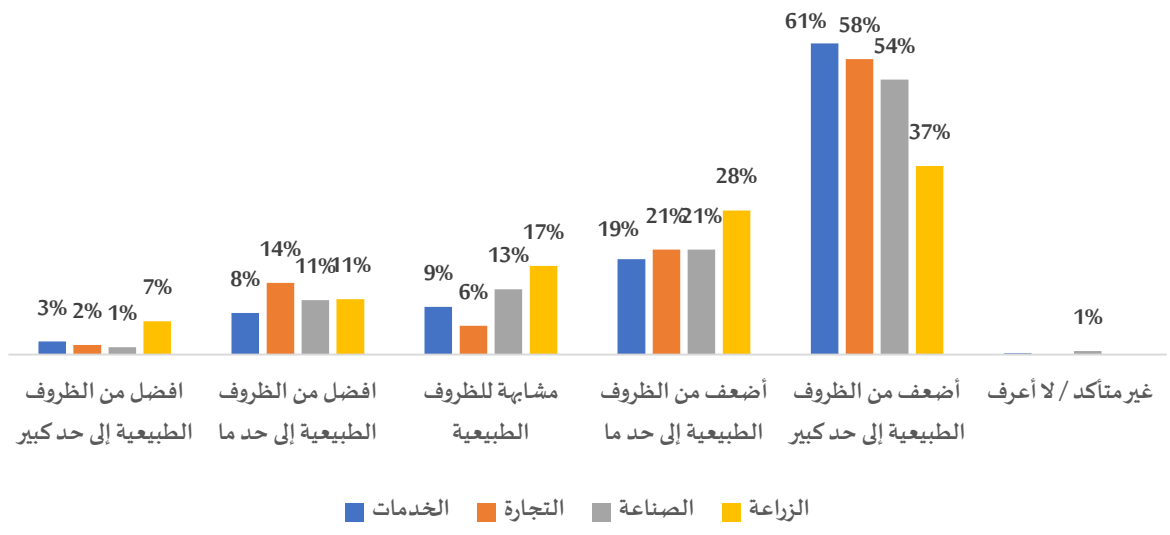


**الشكل 17: كيف تصف حجم تعامل شركتك التجاري منذ بداية ازمة كورونا وحتى اليوم؟ (حسب حجم الشركة)**

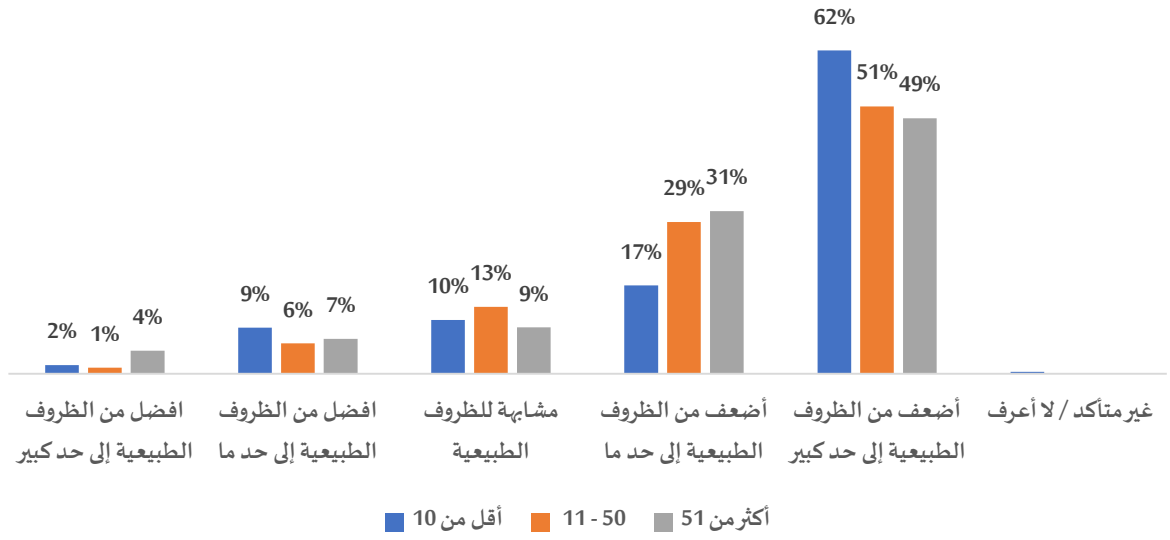


وعند سؤال المستثمرين عن توقعاتهم المستقبلية لإمكانية تعافي مبيعاتهم خلال الفترة القادمة وبعد مرور أزمة كورونا، تشير نتائج المسح بأن حوالي 68% من المستثمرين يتوقعون تعافي مبيعاتهم خلال الفترة القادمة، فيما كانت توقعات ربع المستثمرين تقريباً بأن حجم مبيعاتهم لن يتعافى خلال الفترة القادمة وبعد أزمة كورونا. (الشكل 18)

**الشكل 18: هل تتوقع ان تتعافى مبيعاتك خلال الفترة القادمة بعد ازمة كورونا؟**

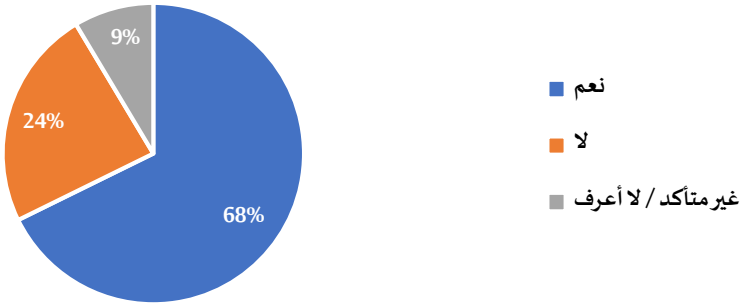


وبالنظر إلى التوقعات المستقبلية لإمكانية التعافي بحسب كل قطاع، فكان قطاع التجارة من أكثر القطاعات تفاؤلاً بنسبة 73%، فيما كانت إجابات المستثمرين في قطاع الزراعة أقل تفاؤلاً حول إمكانية التعافي بعد مرور الأزمة بنسبة 54% -بالرغم من أن القطاع الزراعي كان من أقل القطاعات الاقتصادية تأثراً في حجم التعاملات خلال جائحة كورونا (الشكل 19)

أما وبالنسبة للشركات حسب حجمها، فقد كانت نسب الشركات بمختلف أحجامها متقاربة إلى حد كبير ولم تظهر أي تفاوت في التوقعات. (الشكل 20)

**الشكل 19: هل تتوقع ان تتعافى مبيعاتك خلال الفترة القادمة بعد ازمة كورونا؟ (حسب النشاط الرئيسي)**

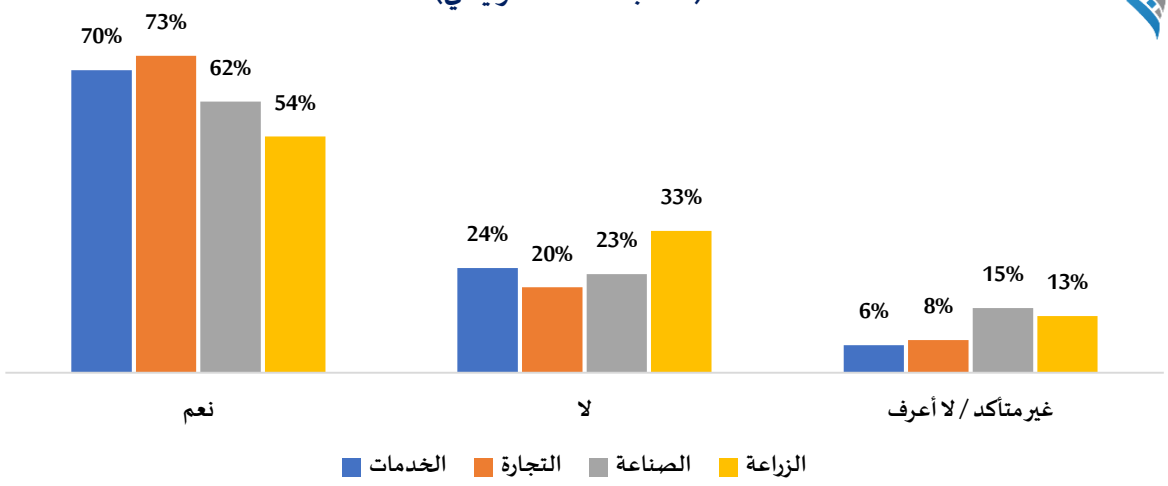

**الشكل 20: هل تتوقع ان تتعافى مبيعاتك خلال الفترة القادمة بعد ازمة كورونا؟ (حسب حجم الشركة)**

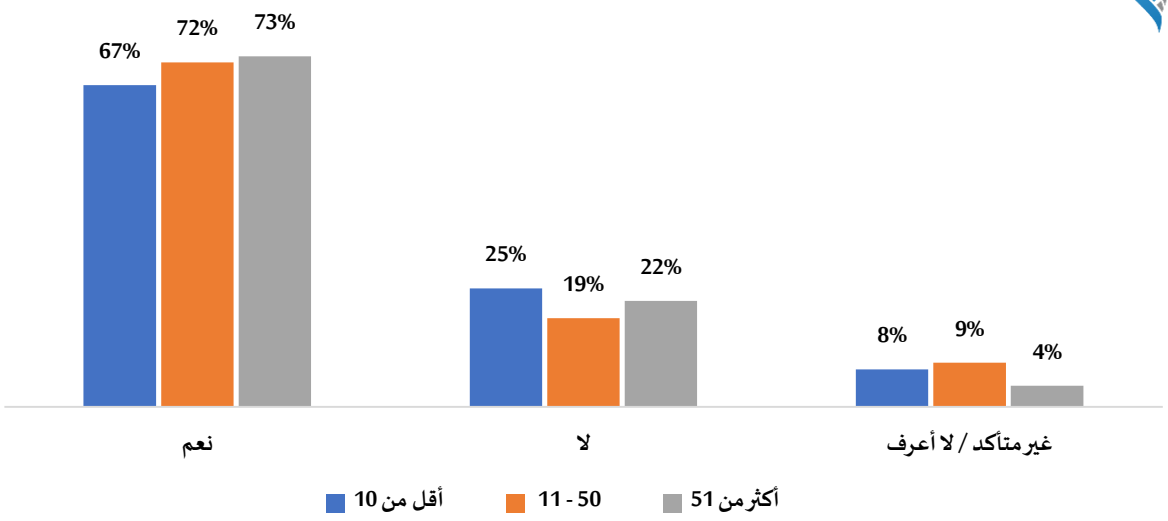


أما فيما يتعلق بتوقعات المستثمرين حول المدة التي تحتاجها أعمالهم كي تتعافى، قام المنتدى بسؤال المستثمرين عن المدة المتوقعة للتعافي، فكان 29% من المستثمرين يتوقع أنها ستحتاج لفترة ما بين سنة إلى سنتين، كما توقع نحو 25% من المستثمرين بأنها ستحتاج من 6 أشهر إلى سنة لتتعافى، في حين يرى 15% منهم أنها ستحتاج إلى أكثر من سنتين. (الشكل 21)

**الشكل 21: بر أيك، ما هي المدة التي ستحتاجها أعمالك للتعافي بعد أزمة كورونا؟**

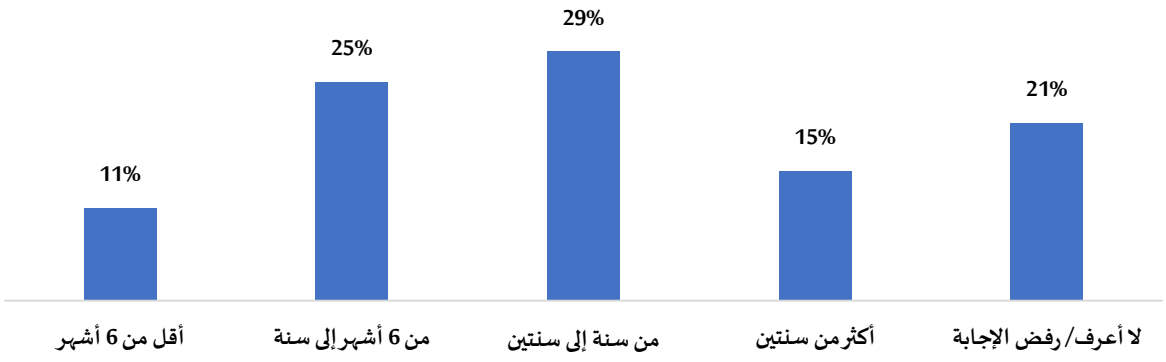

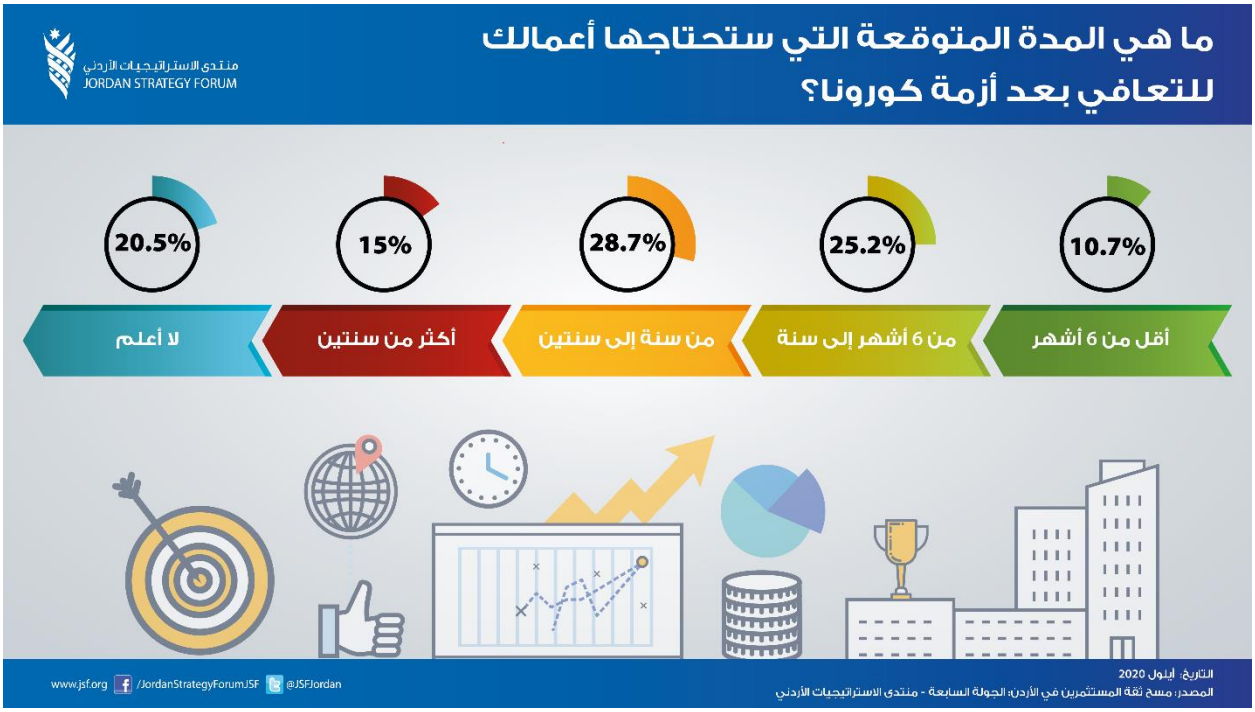


وفي سياق آخر، أظهرت نتائج المسح بأن نسبة المستثمرين الذين قاموا بتوسيع أعمالهم في الأردن خلال العام الماضي انخفضت من 15% خلال (كانون الأول 2019) إلى 7% خلال (آب 2020)، كما ارتفعت نسبة المستثمرين الذين قلصوا أعمالهم في الأردن من 36% في (كانون الأول 2019) إلى 48% خلال (آب 2020)، وأبقى 45% من المستثمرين على أعمالهم كما هي. (الشكل 22)

**الشكل 22: خلال العام 2020، هل قمت بتوسيع، تقليص أو ابقاء أعمالك ؟**

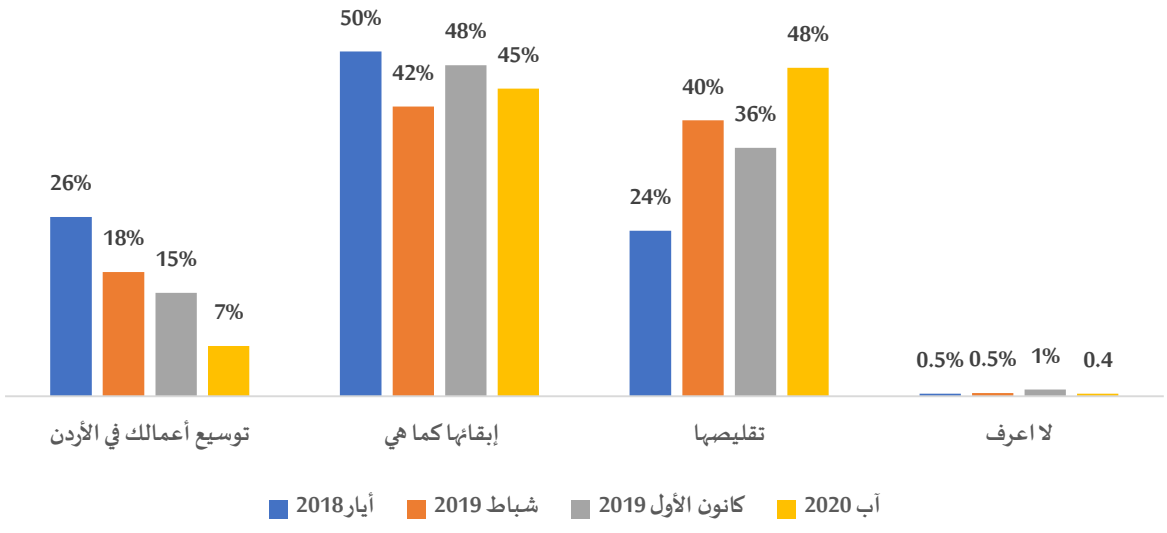

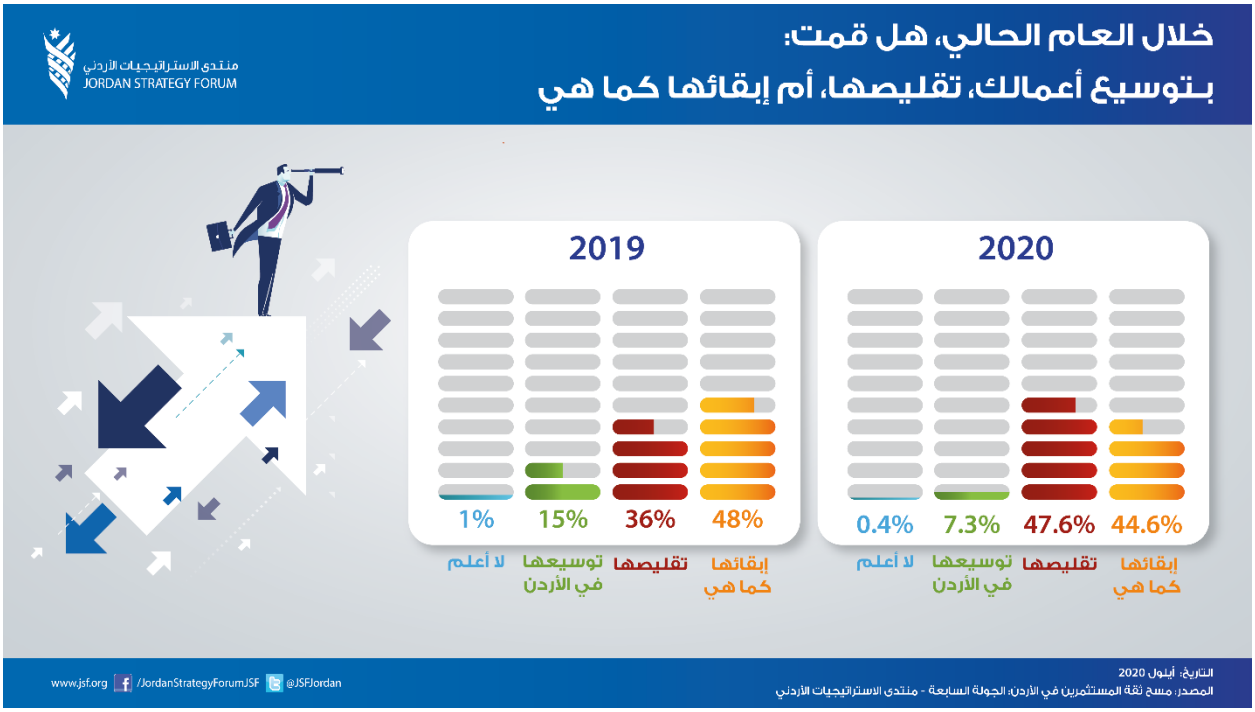


ولمعرفة الأسباب التي أدت إلى قيام حوالي 48% من المستثمرين بتقليص أعمالهم خلال العام 2020، قام المنتدى بسؤال المستثمرين حول الأسباب التي دفعتهم لتقليص أعمالهم في الأردن، حيث أظهرت النتائج بأن السبب الرئيسي يعود إلى قلة المبيعات والخسائر بنسبة 52%، يليه سوء الوضع الاقتصادي بنسبة 29%، كما كان لارتفاع كلف التشغيل حيزاً كبيراً بتقليص أعمال المستثمرين بنسبة 18%. (الشكل 23).

**الشكل 23: لماذا قلصت أعمالك في الأردن في العام 2020؟**
**(من الذين أجابوا بأنهم قلصوا أعمالهم وكان عددهم 344 بنسبة 47.6%، حيث كان حجم العينة الكلي 722)**

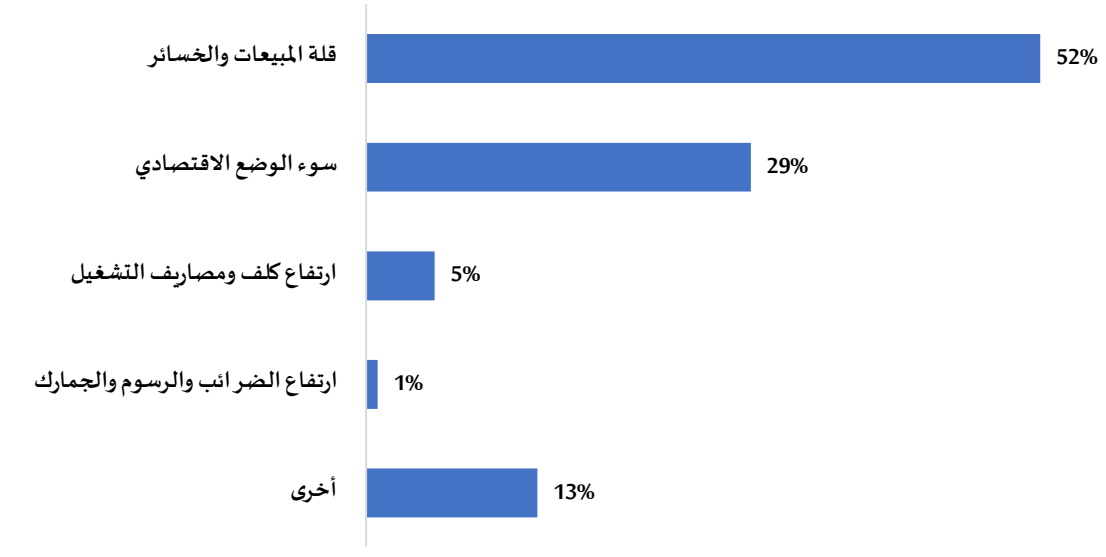

ولقياس الأثر الناجم عن تقليص أعمال المستثمرين في الأردن، تم سؤال المستثمرين عما إذا كان قاموا بتسريح عدد من الموظفين، أجاب نحو 22% من المستثمرين بأنهم قاموا بتسريح عدد من موظفيهم نتيجة لجائحة كورونا. (الشكل 24)

**الشكل 24: هل اضطررت خلال الفترة الماضية لتسريح عدد من موظفيك؟**

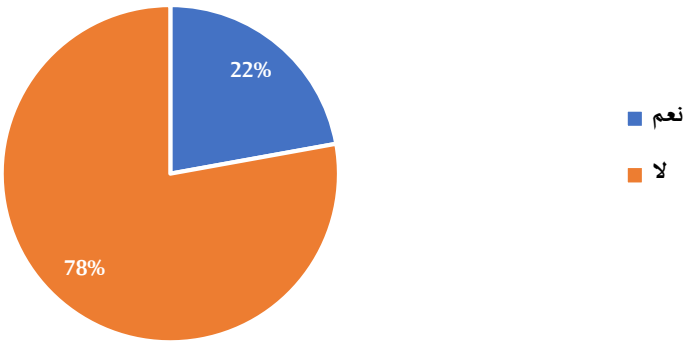


وبنفس السياق تم سؤالهم عما إذا كانت لديهم النية بتسريح عدد من موظفيهم في الفترة القادمة، فأجاب نحو 11% من المستثمرين المشاركين في المسح عن نيتهم بتسريح عدد من موظفيهم، (الشكل 25).

**الشكل 25: هل تنوي تسريح عدد موظفيك ؟**

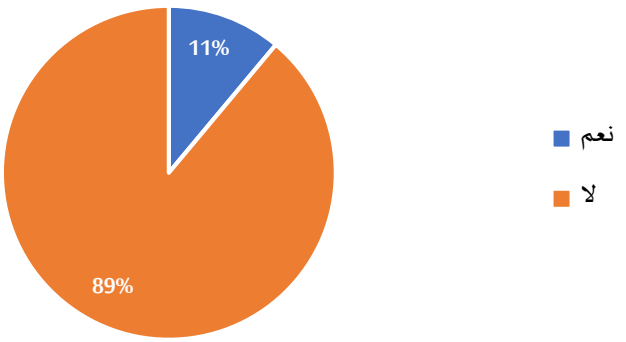


## 4. تقييم الإجراءات الحكومية الاقتصادية خلال جائحة كورونا

قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بتقييم وجهة نظر المستثمرين حول الإجراءات الحكومية لدعم الاقتصاد الأردني خلال جائحة كورونا وسؤالهم عن مدى رضاهم عن الإجراءات الحكومية، حيث تشير نتائج المسح إلى أن نسبة كبيرة من المستثمرين كان راضٍ خلال الجائحة بنسبة 33% راضٍ إلى حد ما وبنسبة 45% راض إلى حد كبير، ومن جهة أخرى فقد عبر نحو 13% من المستثمرين عن عدم رضاهم على الاطلاق. (الشكل 26).

**الشكل 26: ما مدى رضاك عن الإجراءات الحكومية للتعامل مع ازمة كورونا ؟**

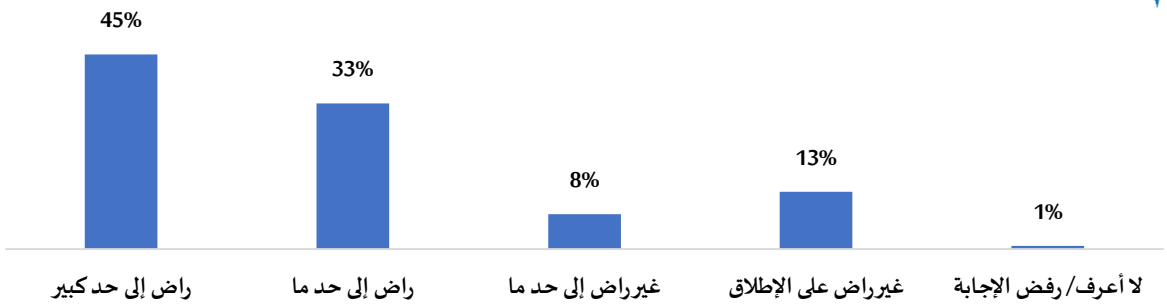


أما عند دراسة خصائص المستثمرين حسب نشاطهم الرئيسي، فكان أكثر من عبر عن رضاهم إلى حد كبير هم من المستثمرين في القطاع الصناعي بنسبة 49%، والمستثمرين في قطاع التجارة بنسبة 48%. (الشكل 27)

وبالنسبة إلى رضى المستثمرين حسب حجم شركاتهم، تفاوتت نسبة رضا المستثمرين على حسب درجة الرضى، إلا أن درجة الرضى (راضٍ إلى حد كبير) كانت متقاربة جدا بين كافة الشركات من حيث الحجم 42%-44%. (الشكل 28)

**الشكل 27: ما مدى رضاك عن الإجراءات الحكومية للتعامل مع ازمة كورونا ؟ (حسب النشاط الرئيسي)**

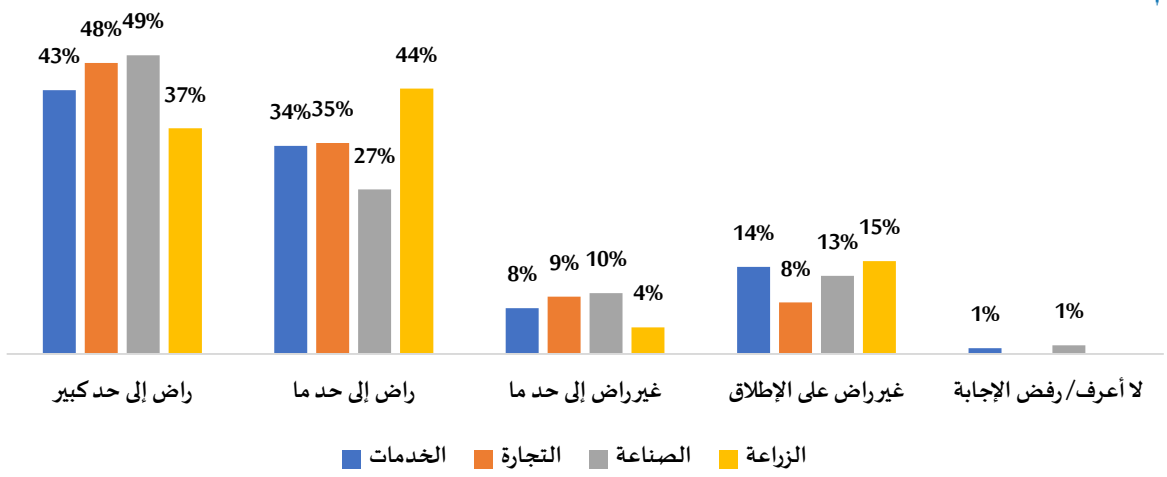

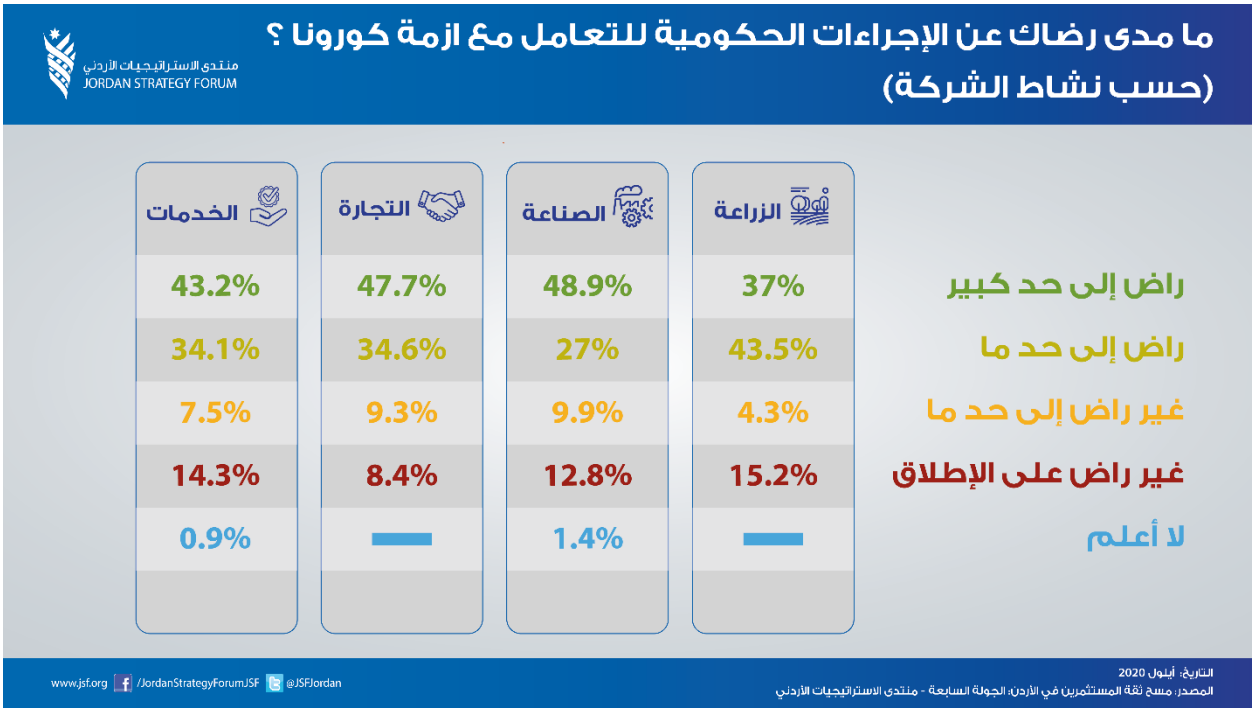


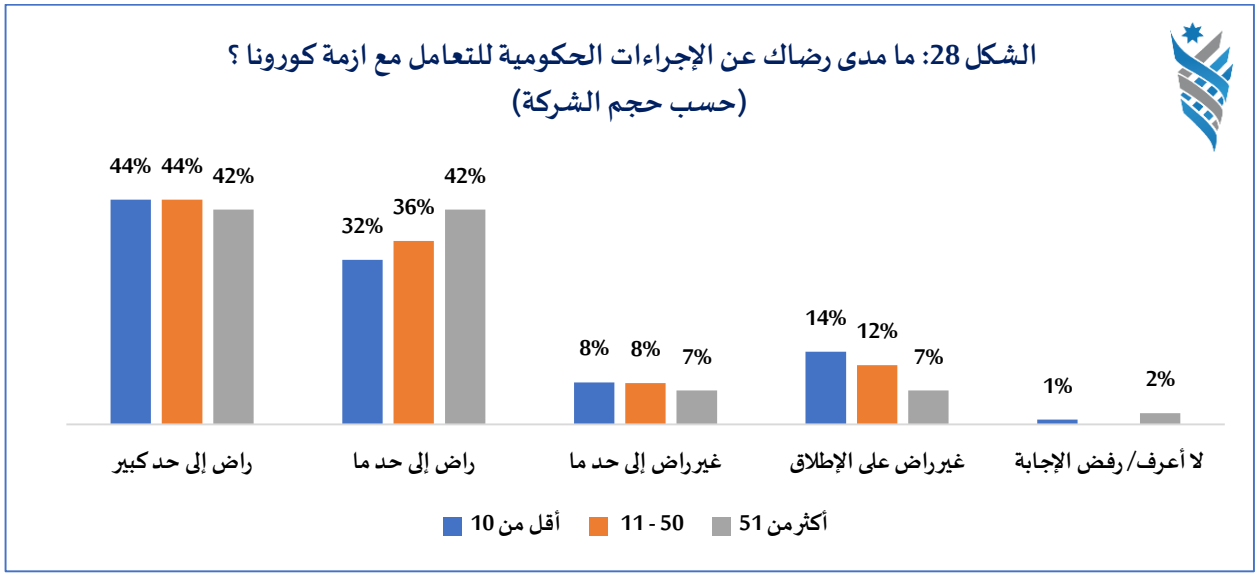


وعند سؤال المستثمرين عن الإجراءات الحكومية المتعلقة بمؤسسة الضمان الاجتماعي وحماية العمال وحقوقهم وتنظيم علاقتهم بأصحاب العمل، فكانت نسبة المستثمرين الذين لم يسمعوا عن هذه الإجراءات 11%. (الشكل 29)

**الشكل 29: هل سمعت عن الإجراءات الحكومية حول الضمان الاجتماعي وحماية العمال والتي نظمت العلاقة بين العامل وصاحب العمل؟**

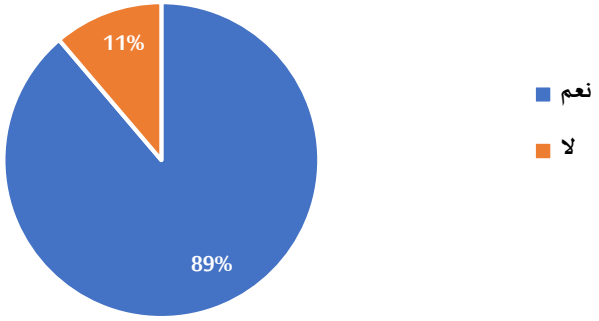


كما تم سؤال المستثمرين عن اعتقادهم فيما إذا كانت الإجراءات المتعلقة بمؤسسة الضمان بالاتجاه الصحيح، فأشار ما يقارب من نصف المستثمرين أنها بالاتجاه الصحيح (48%)، وما يقارب من ثلث المستثمرين (32%) يرى أنها في الاتجاه الخاطئ، (الشكل 30).

**الشكل 30: هل تعتقد بأن هذه الإجراءات في الاتجاه الصحيح؟**

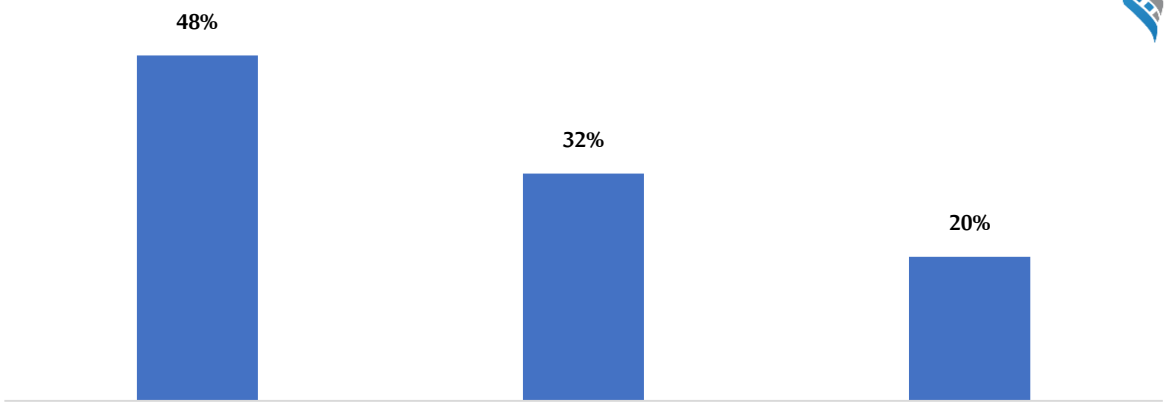


وكان المستثمرون في قطاع الصناعة هم أكثر من يرون بأن هذه الإجراءات في الاتجاه الصحيح وبنسبة 53%، فيما كان المستثمرون في قطاع الخدمات هم أكثر من يرون بأن هذه الإجراءات في الاتجاه الخاطئ وبنسبة 34% (الشكل 31). أما إذا نظرنا إلى الشركات من حيث الحجم، فمن اللافت أن الشركات الصغيرة هي أكثر من أجاب بـ(لا أعلم/أرفض الإجابة) مما يشير إلى أن الشركات الصغيرة ليست على دراية كافية بهذه الإجراءات (الشكل 32).

الشكل 31: هل تعتقد بأن هذه الإجراءات في الاتجاه الصحيح؟
(حسب النشاط الرئيسي)

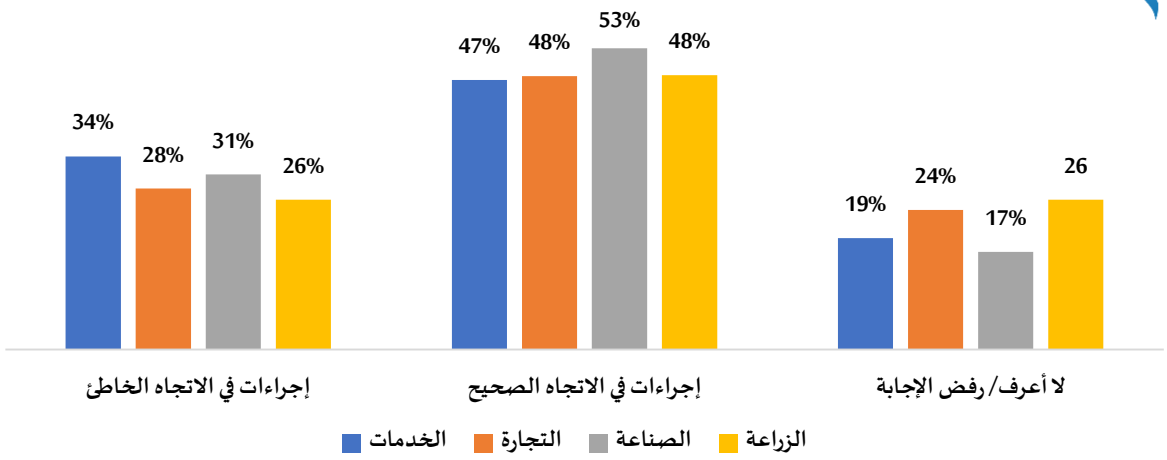


الشكل 32: هل تعتقد بأن هذه الإجراءات في الاتجاه الصحيح؟
(حسب حجم الشركة)

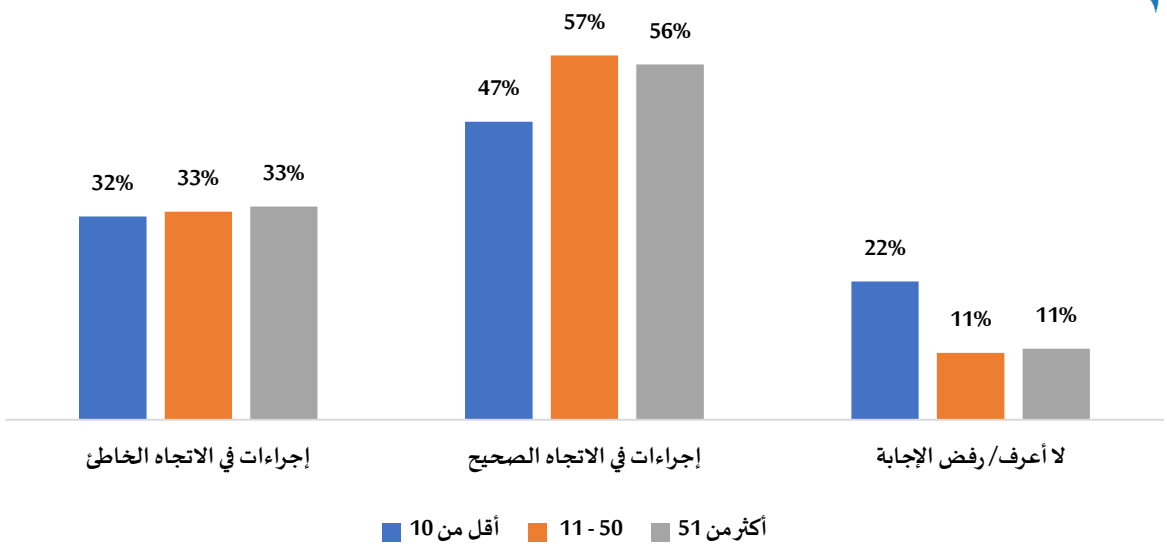


وعند سؤال المستثمرين عن مدى استفادة شركاتهم من هذه الإجراءات، كانت نسبة المستثمرين الذين قالوا ان هذه الإجراءات عادت بالفائدة على استثماراتهم 25%، في حين أن حوالي 75% من المستثمرين قالوا بأنها لم تعد بأي فائدة. (الشكل 33)

**الشكل 33: هل استفادت شركتك من هذه الإجراءات ؟**

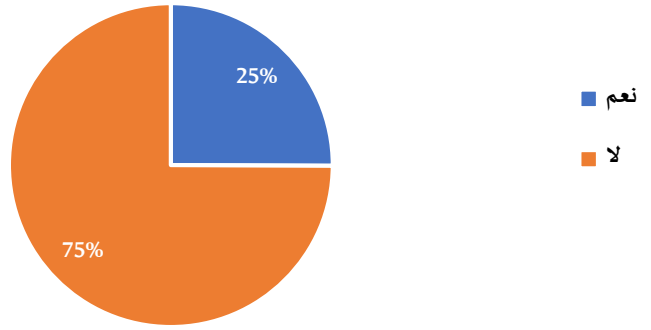


وبالنظر إلى المستثمرين في مختلف القطاعات، فيلاحظ بأن نسب المستفيدين من الإجراءات الحكومية كانت قليلة ومتقاربة إلى حد كبير (الشكل 34). بالمقابل فقد كانت الشركات الكبيرة (51 موظفاً فأكثر) هي أكثر الشركات التي استفادت من الإجراءات الحكومية المتعلقة بالضمان الاجتماعي. (الشكل 35)

**الشكل 34: هل استفادت شركتك من هذه الإجراءات ؟**
**(حسب النشاط الرئيسي)**

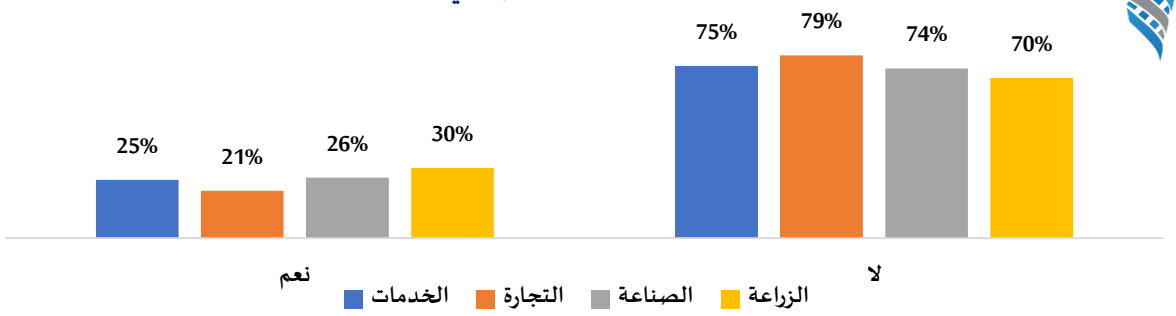


**الشكل 35: هل استفادت شركتك من هذه الإجراءات ؟**
**(حسب حجم الشركة)**

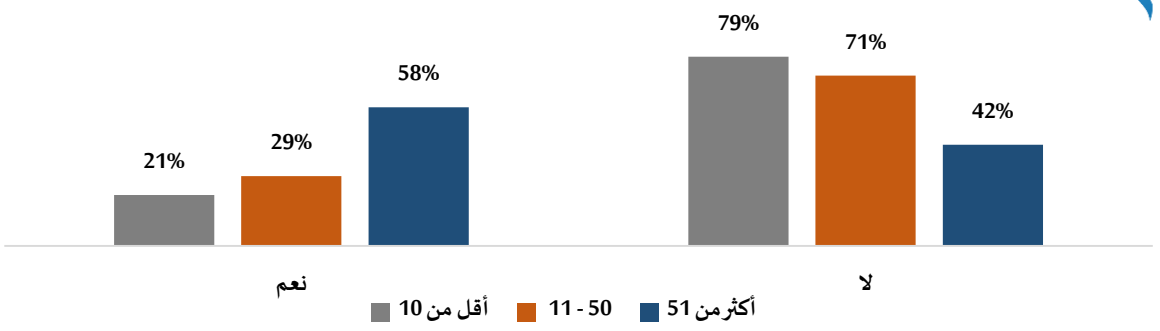

وفي نفس السياق، تم سؤال المستثمرين عن اعتقادهم حول إجراءات الحكومية المتخذة للتجاوب مع تداعيات أزمة كورونا على القطاع الخاص فيما إذا كانت كافية، فكانت نسبة 36% من المستثمرين يعتقدون بأنها الإجراءات الحكومية كانت كافية، في حين كان ما يقارب من 59% من المستثمرين يعتقدون بأنها غير كافية. (الشكل 36)

**الشكل 36: هل تعتقد بأن الإجراءات الحكومية للتجاوب مع تداعيات ازمة كورونا على القطاع الخاص كانت كافية؟**

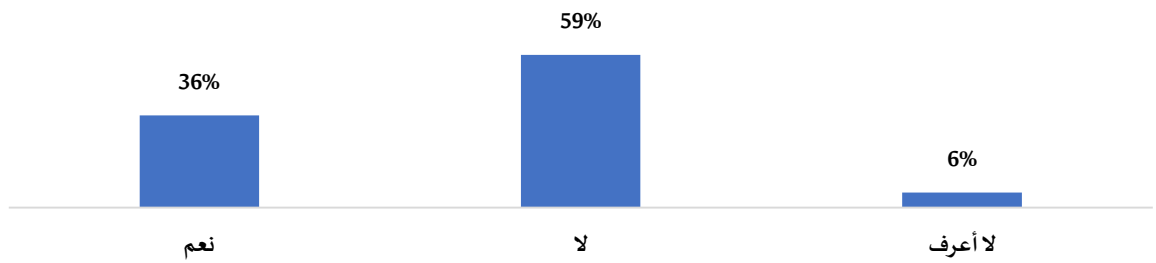


وعند النظر إلى أكثر القطاعات الاقتصادية التي قالت بأن الإجراءات الحكومية للتجاوب مع تداعيات ازمة كورونا على القطاع الخاص كانت كافية، فإن النسب كانت متقاربة جداً بين كافة القطاعات (الشكل 37).

أما إذا نظرنا على الشركات من حيث الحجم، فكانت الشركات الكبيرة (51 موظف فأكثر) هي أكثر من عبرت عن عدم اكتفائها بهذه الإجراءات (الشكل 38).

**الشكل 37: هل تعتقد بأن الإجراءات الحكومية للتجاوب مع تداعيات ازمة كورونا على القطاع الخاص كانت كافية؟ (حسب النشاط الرئيسي)**

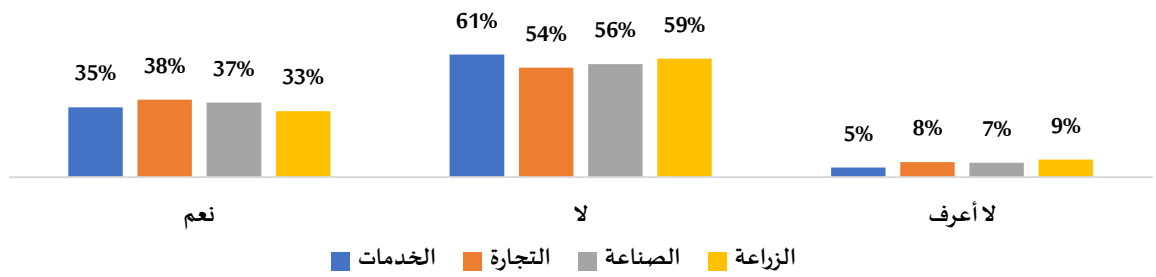

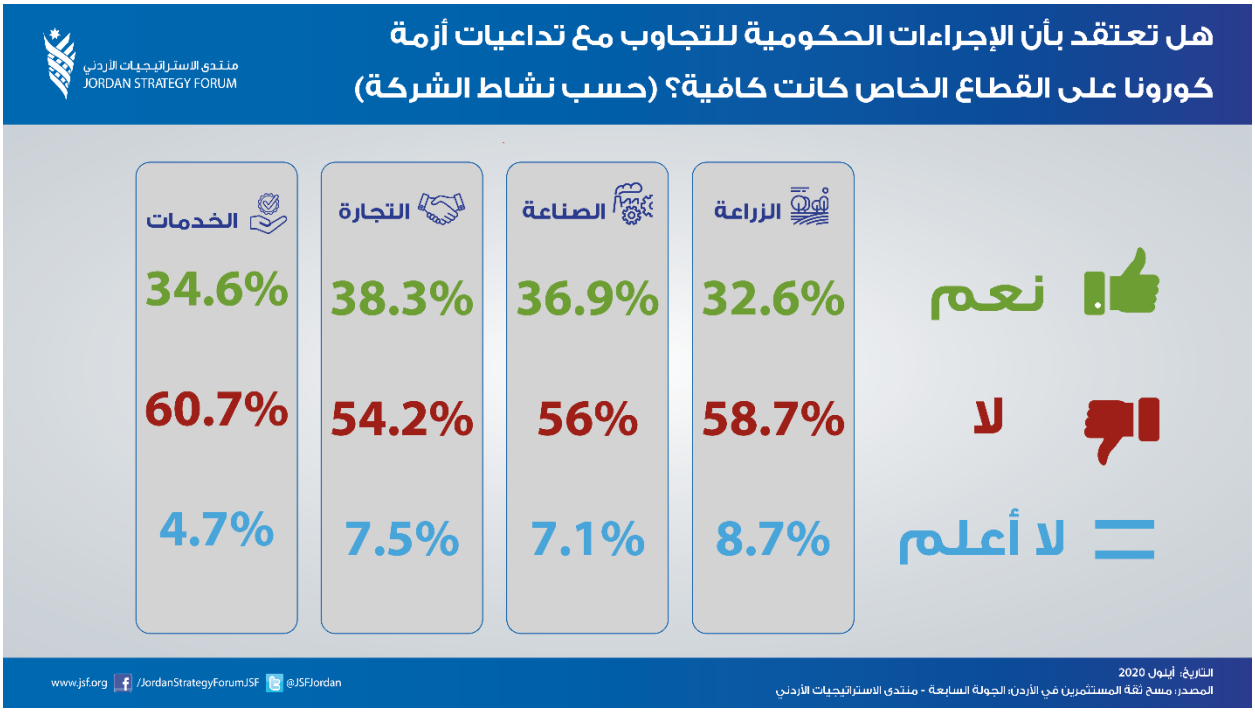


الشكل 38: هل تعتقد بأن الإجراءات الحكومية للتجاوب مع تداعيات ازمة كورونا على القطاع الخاص كانت كافية؟ (حسب حجم الشركة)

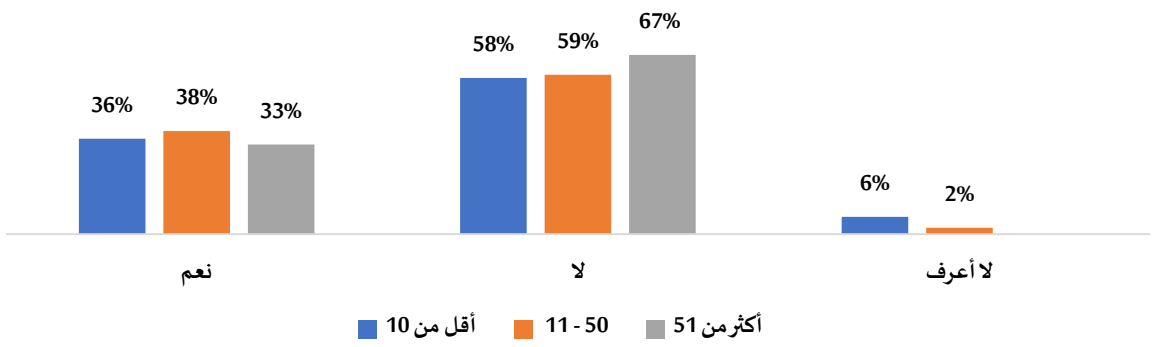


أما فيما يتعلق بنية المستثمرين بمختلف القطاعات الاقتصادية في نقل أو تنويع استثماراتهم إلى قطاعات أخرى، فقد تم سؤال المستثمرين عما إذا كانوا يفكرون بنقل استثماراتهم أو تنويعها نحو قطاعات معينة، فأشار نحو 18% منهم أنهم يفكرون بنقل أو تنويع نشاطهم الاقتصادي (الشكل 39).

**الشكل 39: بعد بروز عدد من القطاعات الاقتصادية في ازمة كورونا، هل تفكر بنقل استثماراتك او تنويعها نحو قطاعات معينة ؟**

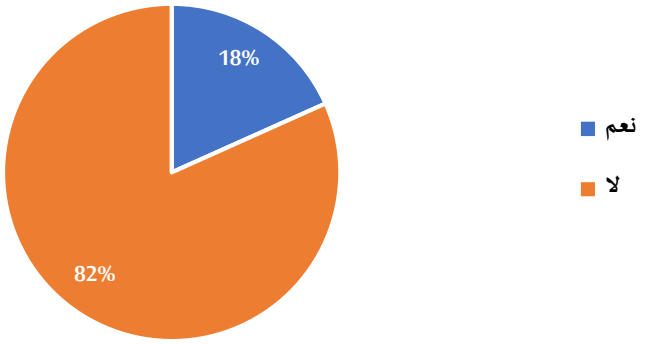


وتبعاً للسؤال السابق (الشكل 39)، تم سؤال المستثمرين عن أهم القطاعات الاقتصادية التي يفكرون في نقل أعمالهم لها، فيلاحظ بأن قطاع الأغذية والتموين هو من أكثر القطاعات اهتماماً من قبل المستثمرين بعد بروز كورونا، حيث أشار نحو 38% من المستثمرين بأنهم يفكرون في نقل أعمالهم إلى قطاع الأغذية والتموين بما فيها المواشي والخضار. (الشكل 40)

**الشكل 40: اذا نعم، ما هي القطاعات التي تفكر في نقل اعمالك لها؟**

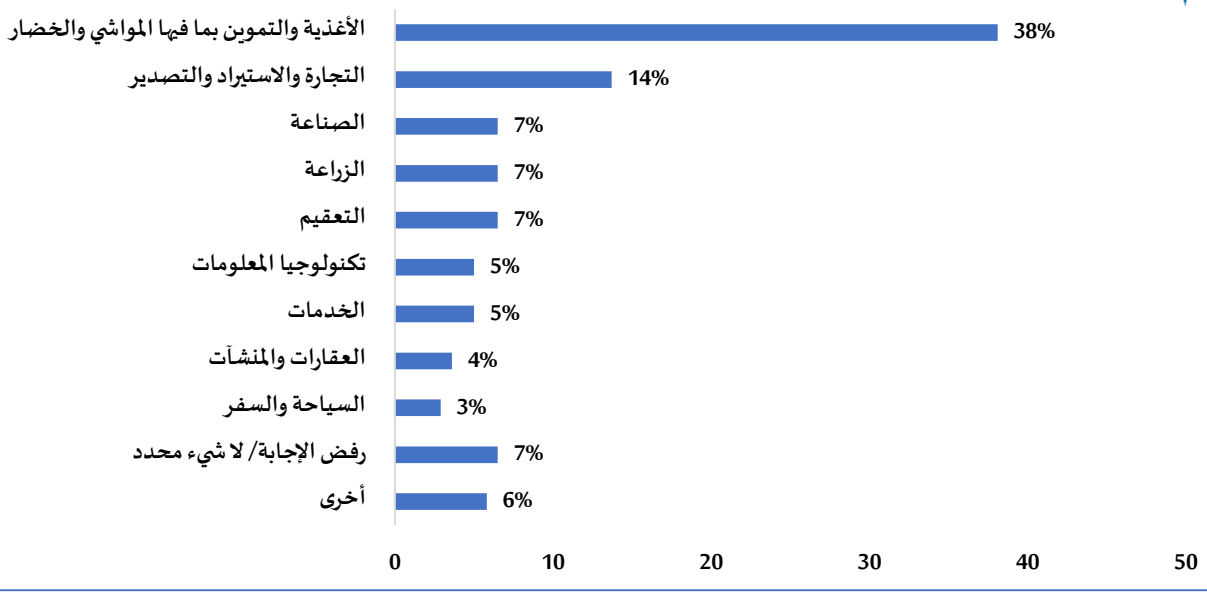

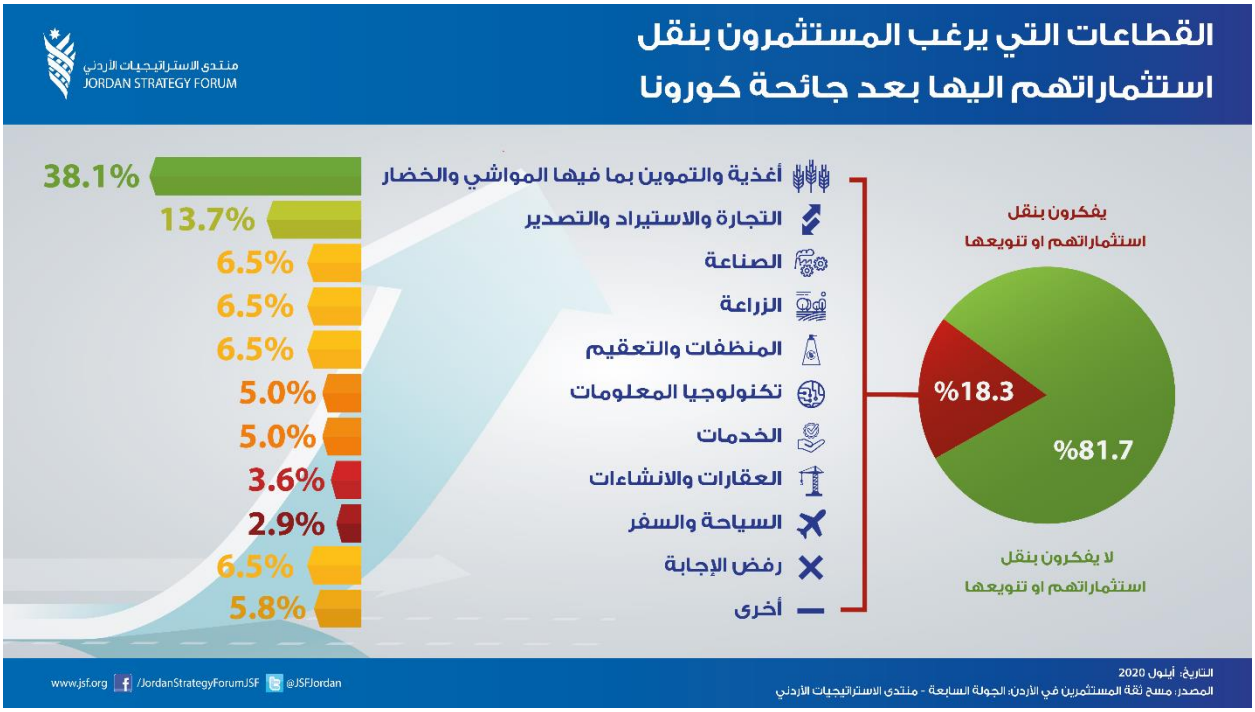


## 5. عوامل جذب وطرد الاستثمار

في هذا المحور يقوم منتدى الاستراتيجيات الأردني بطرح مجموعة من الأسئلة لمعرفة وتقييم عوامل طرد الاستثمار من الأردن والعوامل المؤدية إلى جذب الاستثمار إلى الأردن. ويظهر السؤال الأول في هذا المحور مدى تأثير عوامل طرد الاستثمار على نوايا المستثمرين في نقل أعمالهم للخارج، حيث قام المنتدى بسؤال المستثمرين ضمن عينة المسح عما إذا فكروا خلال السنوات الثلاث الماضية في نقل أعمالهم خارج الأردن، حيث أظهرت نتائج المسح بأن أغلبية المستثمرين في الأردن لم يفكروا بنقل أعمالهم خارج الأردن وبنسبة 72% خلال المسح الذي أجري في (آب 2020)، كما أظهرت النتائج انخفاضاً طفيفاً في نسبة المستثمرين الذين قالوا بأنهم فكروا بنقل أعمالهم خارج الأردن بنسبة 27% مقارنة بـ31% في (كانون الأول 2019). (الشكل 41)

**الشكل 41: هل فكرت خلال السنوات الثلاث الماضية او تفكر في نقل اعمال خارج الاردن؟**

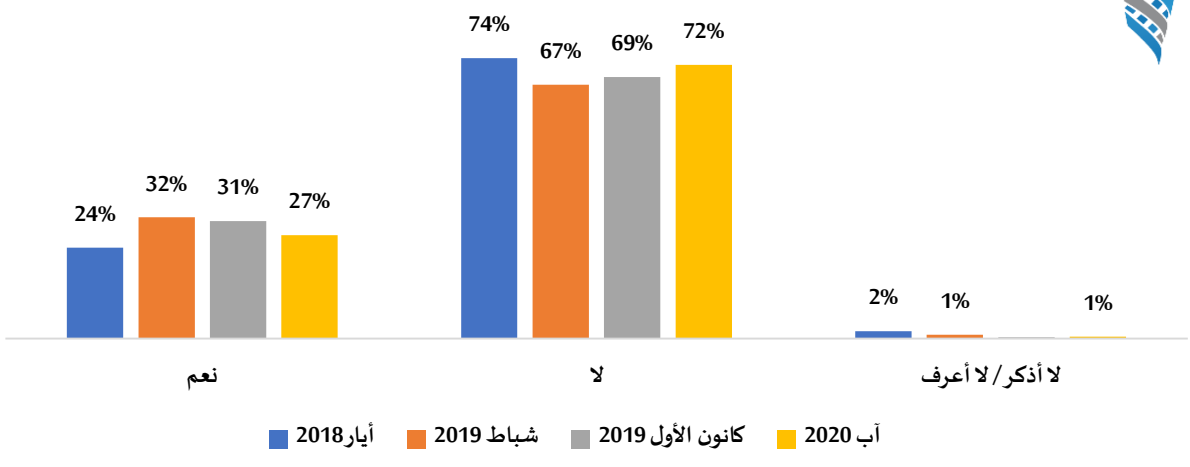

وعند سؤال المستثمرين عن الأسباب التي قادتهم للتفكير بنقل أعمالهم إلى خارج الأردن عن الأسباب، يلاحظ تقارب نسب الأسباب وراء هذا التفكير، حيث كان من أهمها ضعف السوق المحلي والوضع الاقتصادي الصعب بنسبة 21%، فيما كان السبب الثاني قريباً بنسبة 19% بهدف تحسين الوضع المعيشي وتحقيق زيادة في الأرباح، كما علل 18% من المستثمرين السبب في ذلك إلى وجود بيئة استثمارية في الخارج أفضل من البيئة الاستثمارية في الأردن. (الشكل 42)

**الشكل 42: لماذا تفكر في نقل اعمالك خارج الاردن؟**
**(من الذين يفكرون في نقل أعمالهم خارج الاردن حيث كان عددهم 197 من حجم العينة الكلي 722 وبنسبة 27.3%)**

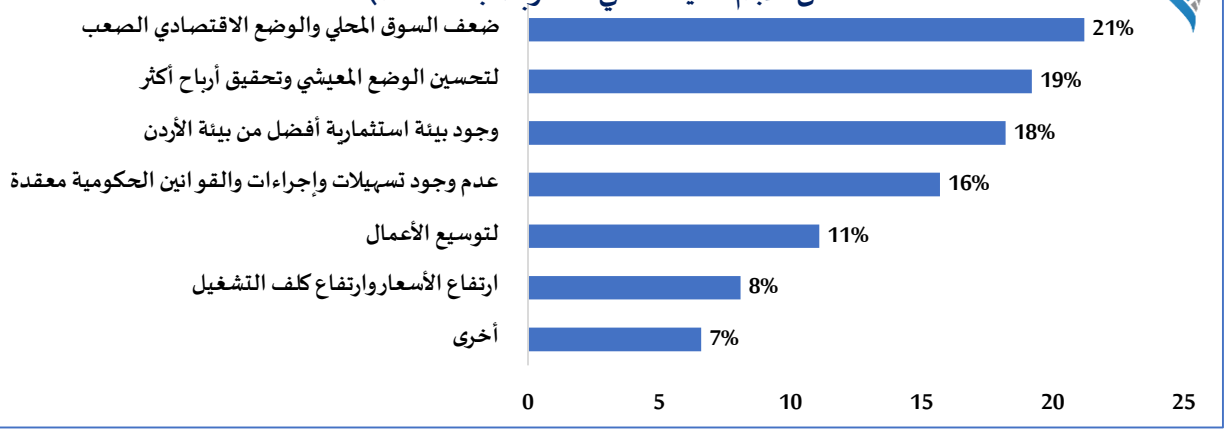


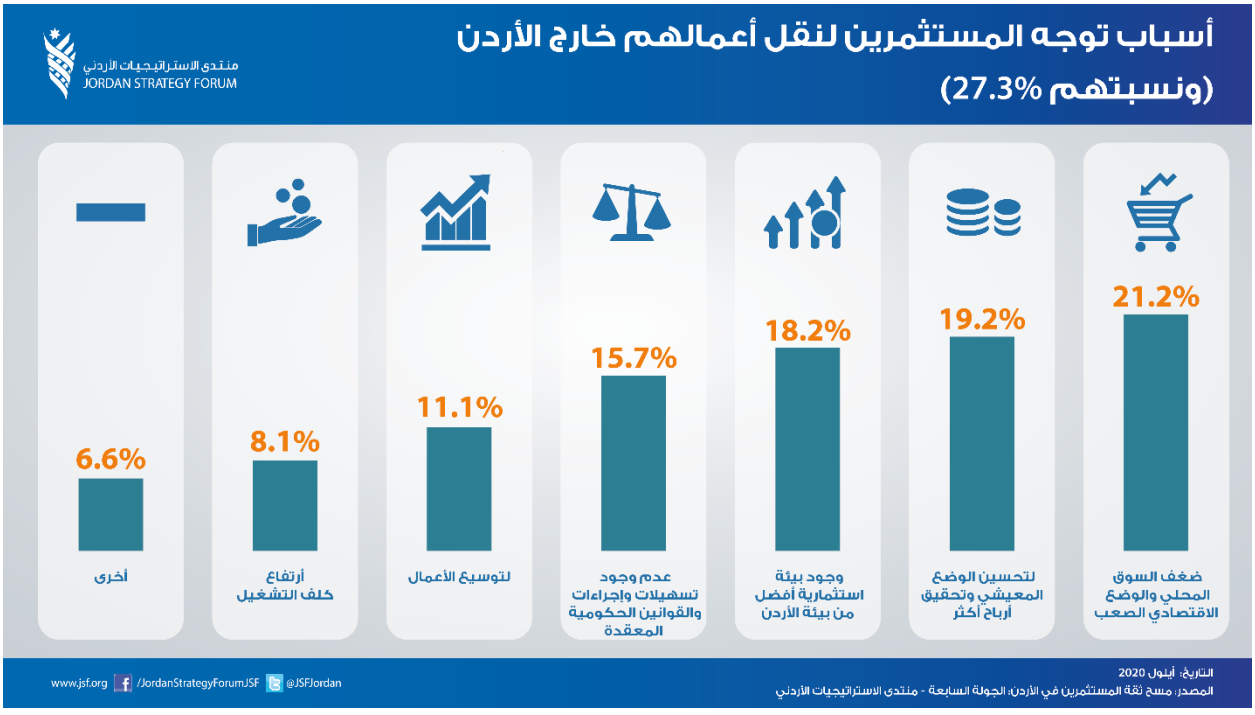


وأخيراً تم سؤال المستثمرين عن الإجراءات المستقبلية التي ينبغي أن تقوم بها الحكومة لزيادة حجم الاستثمار الداخلي والخارجي في الأردن، حيث أظهرت النتائج بأن 33% من المستثمرين يرون بأن تخفيض الضرائب والجمارك وتثبيتها وإصدار الإعفاءات من شأنه ان يزيد حجم الاستثمار في الأردن، وقد رأى 18% منهم بأن تشجيع الاستثمار من خلال عرض حاجة السوق وتسهيل الإجراءات وتوحيد النافذة أمام المستثمرين من شأنه أن يساعد في ذلك أيضاً. (الشكل 43).

الشكل 43: بشكل عام، ما هي الاجراءات المستقبلية التي ينبغي ان تقوم بها الحكومة لزيادة حجم الاستثمار الداخلي والخارجي في الأردن؟

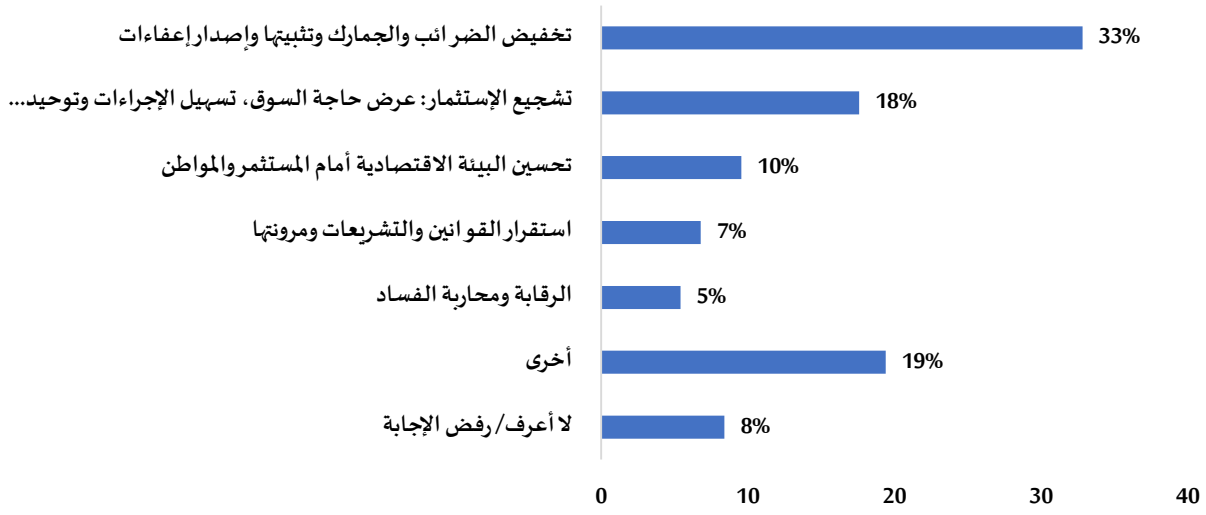


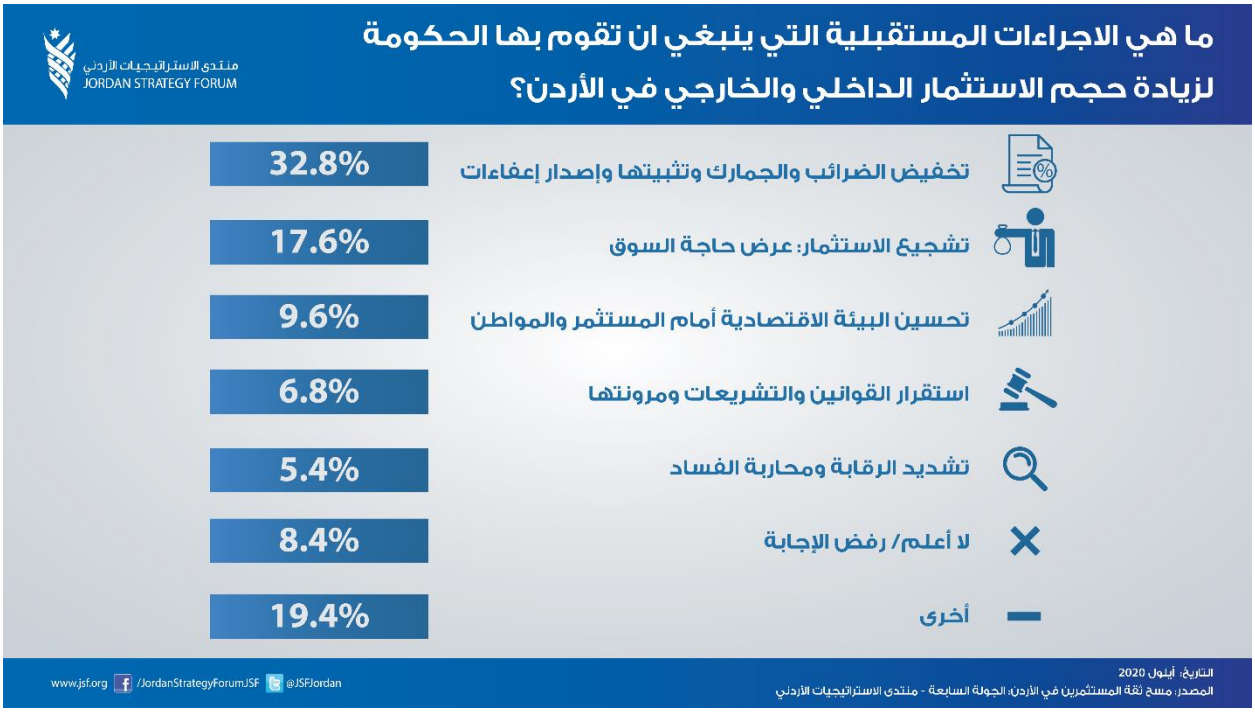

# 5. الملخص والاستنتاجات

## ثقة المستثمر في الاقتصاد الأردني

بشكل عام، تشير نتائج مسح ثقة المستثمرين في الأردن (آب 2020) في موجته السابعة، تفاوتاً في ثقة المستثمرين بالوضع الاقتصادي في الأردن ومستوى التفاؤل لديهم، أذ تظهر النتائج بأن نسبة المستثمرين الذين برون بأن الأمور تسير بالاتجاه الصحيح قد ارتفعت من 31% في الجولة السابقة إلى 36% في هذه الجولة، ويعزى السبب في ذلك -بحسب المستثمرين-إلى أمور، كان من أبرزها ما يلي:

- استقرار الأوضاع بشكل عام 36%.
- إدارة الحكومة لأزمة كورونا 22%.
- تحسن الأوضاع الاقتصادية نتيجة لبعض الإجراءات الحكومية 21%.

وكان لجائحة كورونا دوراً أساسياً في تراجع مستوى التفاؤل لدى المستثمرين في الأردن، إذ بلغت نسبة المستثمرين الذين يعتقدون بأن الوضع الاقتصادي سيكون أسوأ خلال العام القادم مما هو عليه الآن نحو 30%؛ وذلك نتيجة لأثر الجائحة على أعمال المستثمرين خلال الجائحة، حيث أشار نحو 82% من المستثمرين في الأردن بأن الوضع الاقتصادي لعام 2020 أسوأ منه لعام 2019.

ويعود السبب في تفاوت ثقة المستثمرين بالوضع الاقتصادي ومنسوب مستوى التفاؤل بالمستقبل، إلى عدة عوامل منها ما هو محلي متعلق بالسياسات الحكومية ومنها ما هو متعلق بالإجراءات الاحترازية المتخذة خلال الجائحة، وأخرى مرتبطة بالأوضاع الاجتماعية، بالإضافة إلى الوضع الإقليمي والعالمي غير المستقر وحالة الضبابية التي تسود المنطقة بأسرها في ظل التحولات الكبرى على الصعيد السياسي والاقتصادي على حد سواء؛ حيث شهد عام 2020 تغير غير مسبوق في مراكز عالمية عدة أدت إلى خلق حالة من عدم اليقين في الاقتصاد العالمي ككل.

## تقييم البيئة الاستثمارية في الاردن

تشير نتائج المسح إلى أن 67% من المستثمرين قالوا بأن حجم التعاملات التجارية لشركاتهم في العام 2020 كان أسوأ مما هو عليه في العام 2019، وقد يكون هذا من أحد الأسباب التي دفعت أغلبية المستثمرين للقول بأن البيئة الاستثمارية في الأردن غير مشجعة، إذ قال 63% من المستثمرين بأن البيئة الاستثمارية في الأردن غير مشجعة مقارنة بـ 34% قالوا بأن البيئة الاستثمارية في الأردن مشجعة.

ولمعرفة الأسباب بدقة أكبر، قام المنتدى بسؤال المستثمرين عن الأسباب التي دفعتهم للقول بأن البيئة الاستثمارية غير مشجعة، فكان أبرزها ما يلي:

- تقييد الإجراءات والقوانين 28%.
- ارتفاع الأسعار والضرائب والرسوم 24%.
- سوء الوضع الاقتصادي 20%.

ولذلك، فمن الضروري العمل على مراجعة السياسات التي شكلت هذا الاعتقاد لدى المستثمرين بأن البيئة الاستثمارية غير مشجعة، وينبغي أن تتم هذه المراجعة بطريقة مدروسة بحيث تحفز الاستثمار من دون الاضرار بالمواد المالية لخزينة الدولة أو التأثير على وضع المالية العامة خصوصاً بعد الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الحكومة مؤخراً.

## تقييم لآثار جائحة كورونا على الأعمال وسيرها في الأردن

تظهر نتائج المسح بأن جائحة كورونا كان لها أثراً كبيراً على جميع الأنشطة الاقتصادية في الأردن، حيث أشار أكثر من نصف المستثمرين 58% إلى أن حجم تعاملاتهم التجارية كان أضعف من الظروف الطبيعية إلى حد كبير منذ بداية الجائحة، كما أشار نحو 20% من المستثمرين بأنها أضعف من الظروف الطبيعية إلى حد ما.

وفيما يتعلق بنظرة المستثمرين المستقبلية لحجم تعاملاتهم، أبدى 68% من المستثمرين تفاؤلهم بأن مبيعاتهم وتعاملاتهم التجارية ستتعافى خلال الفترة القادمة وبعد مرور الأزمة، حيث أشار نحو 25% من المستثمرين بأن تحسن مبيعاتهم وتعافي التعاملات التجارية لمنشآتهم يحتاج من (6أشهر إلى سنة)، كما أشار نحو 29% من المستثمرين بأنها ستحتاج من (سنة إلى سنتين) لتتعافى.

من جهة أخرى، وبالنظر إلى حجم التوسع في الأعمال، يلاحظ ارتفاع نسبة المستثمرين الذين قاموا بتقليص أعمالهم (48%) في شهر آب 2020، مقارنة بـ 36% في كانون الأول 2019. حيث ذكر المستثمرون أن سبب هذا التقليص يعود إلى انخفاض المبيعات وتراكم الخسائر المالية بالدرجة الأولى، كما أشاروا بأن سوء الأوضاع الاقتصادية وارتفاع كلف التشغيل كانوا من أهم العوامل المؤدية إلى تقليص حجم أعمالهم.

## تقييم الاستجابة الحكومية لجائحة كورونا

اتخذت الحكومة الأردنية عدة إجراءات احترازية ووقائية لمواجهة الآثار المالية والاقتصادية الناتجة عن الجائحة، وذلك في سبيل حماية الاقتصاد المحلي والتخفيف من وطأة التداعيات الناجمة عن جائحة كورونا، حيث قيم المستثمرون هذه الإجراءات بشكل إيجابي وأبدى 45% من المستثمرين رضاهم عنها (راضٍ إلى حد كبير)، كما أشار نحو 33% من المستثمرين بأنه (راض إلى حد ما).

أما بخصوص الإجراءات الحكومية المتعلقة بمؤسسة الضمان الاجتماعي وتنظيم علاقة العامل بأصحاب العمل، قال 89% من المستثمرين أنهم سمعوا عن هذه الإجراءات، في حين أن 11% منهم لم يسمعوا عنها. حيث أشار 48% ممن سمعوا عن هذه الإجراءات بأن الإجراءات المتعلقة بمؤسسة الضمان كانت في الاتجاه الصحيح في حين أشار ما يقارب 32% أنها كانت في الاتجاه الخاطئ؛ ويمكن تعليل السبب في ذلك إلى أن 75% من المستثمرين رأى بأن هذه الإجراءات لم تعد بالفائدة عليهم.

وبالإضافة الى الإجراءات السابقة، كان للحكومة إجراءات أخرى تتعلق بالقطاع الخاص تحديداً، فقال 59% من المستثمرين أن هذه الإجراءات لم تكن كافية للقطاع الخاص، في حين ذكر أكثر من ثلثهم (36%) أنها كانت كافية.

وبعيدا عن الإجراءات الحكومية، يلاحظ ظهور قطاعات اقتصادية معينة برزت أهميتها خلال الجائحة، حيث أشار أكثر من 18% من المستثمرين أنهم يفكرون بنقل أو تنويع استثماراتهم تجاه قطاعات برزت أهميتها خلال جائحة كورونا، في حين أن حوالي 82% منهم لا يفكر بذلك من اعتقاده أن نشاط وفعالية هذه القطاعات هو للظرف الطارئ وستعود كما كانت في السابق بعد مرور الازمة.

ومن أبرز القطاعات التي يفكر بعض المستثمرين (18%) بنقل أو تنويع استثمارهم نحوها؛ قطاع الأغذية والتموين بما فيها المواشي والخضار، ثم قطاع التجارة والاستيراد والتصدير.

## عوامل جذب وطرد الاستثمار من وجهة نظر المستثمرين

تشير نتائج مسح ثقة المستثمرين بأن نسبة المستثمرين الذين يفكرون في نقل أعمالهم إلى الخارج شهدت انخفاضاً طفيفاً لآخر ثلاثة جولات من المسوحات لتبلغ 27% في آب 2020؛ وعند سؤال المستثمرين عن الأسباب التي دفعتهم للتفكير في نقل أعمالهم إلى الخارج، فكانت الأسباب الرئيسية كما يلي:

- ضعف السوق المحلي والوضع الاقتصادي الصعب (21%).
- تحسين الوضع المعيشي وتحقيق أرباح أكثر (19%).
- وجود بيئة استثمارية أفضل من البيئة الاستثمارية في الأردن (18%).
- عدم وضوح الإجراءات والقوانين وتعقيدها (16%).
- لتوسيع الأعمال (11%).

وبالنظر إلى الأسباب المذكورة أعلاه، فمن المهم على الحكومة والمعنيين في هيئة تشجيع الاستثمار للمساعدة بتخفيف حدة هذه المشاكل ومواجهة هذه الأسباب بدون تعقيدات.

وبناءً على كل ما سبق، فإنه من الواضح أن هناك تراجعاً في نسب رفض البيئة الأردنية كبيئة جيدة للاستثمار، وارتفاعاً لقبولها والتوجه نحوها، وهذا يعكس صواب مجمل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة منذ بداية الجائحة إلى هذه الفترة، لكن من المهم تصويب وتوجيه مزيد من هذه الإجراءات الى الشركات الصغرى تحديداً وإلى قطاع الخدمات ثم القطاع التجاري وهذه الفئات كانت بشكل عام تتجه نحو التعبير بسلبية عن أوضاعها وعن رؤيتها لمستقبلها ومستقبل الاقتصاد الوطني.

مسح ثقة المستثمرين في الأردن: الجولة السابعة
بعض المؤشرات
منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM
36%
يرون الأمور تسير بالاتجاه الصحيح
63%
يرون بأن البيئة الاستثمارية في الأردن غير مشجعة
6%
يرون أن الوضع الاقتصادي في العام 2020 أفضل من العام 2019
49%
يعتقدون أن الوضع الاقتصادي خلال العام القادم سيكون أفضل
68%
يتوقعون تعافي مبيعاتهم بعد أزمة كورونا
48%
قاموا بتقليص أعمالهم خلال 2020
78%
راضون عن الإجراءات الحكومية في التعامل مع أزمة كورونا
78%
لم يقوموا بتسريح موظفيهم خلال 2020
التاريخ: أيلول 2020
المصدر: مسح ثقة المستثمرين في الأردن: الجولة السابعة - منتدى الاستراتيجيات الأردني
www.jsf.org /JordanStrategyForumJSF @JSFJordan

ولذلك يوصي منتدى الاستراتيجيات بما يلي:

1. إعادة تقييم الإجراءات الحكومية ووضع خارطة طريق بحيث تشمل مختلف القطاعات وجميع الشركات بمختلف احجامها وتحديداً الصغرى منها.
2. التركيز على وضع خارطة طريق واضحة لإعادة إنعاش الاقتصاد واعادته كما كان قبل الجائحة، أو وضع بدائل عديدة في حال استمرار هذه الجائحة لمدة أطول.
3. من شأن وضع خطط طويلة الأمد لتنشيط الاقتصاد الوطني والانكفاء على الداخل والاكتفاء الذاتي أن يحسن من ثقة المستثمر في حال استمرار الجائحة عالمياً وانحسارها محلياً.
4. إعادة النظر في الضرائب والجمارك والرسوم، وتقديم وتفعيل تسهيلات تخص الإجراءات الحكومية من شأنها أن تسهل أعمالهم وتشجع الاستثمار.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هاتف: ٦٤٧٦ ٦٥٦١ ٦٢٩+ فاكس: ٦٣٧٦ ٦٥٦١ ٦٢٩+
www.jsf.org info@jsf.org
@JSFJordan /JordanStrategyForumJSF